آليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي للشرائح الطبقية في الريف المصري (دراسة ميدانية بقرية كفر العيص بمحافظة البحيرة)

د. نورا سعيد عبد الفتاح عثمان (*)

مستخلص:

تحاول الدراسة التعرُّف على أهم الآليات التي تحقق من خلالها الشرائح الطبقية في الريف المصري قدرتها التكيفية في الحياة اليومية، وتحديد أهم التحولات البنائية التي طرأت على الريف، والكشف عن أهم الضغوط لدى هذه الشرائح الطبقية، ورصد أهم الأنماط الأساسية لآليات التكيف الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ومدى التباين بين الشرائح المختلفة. كما ترتكز هذه الدراسة على نظرية النسق الاجتماعي، ونظرية الحرمان الاجتماعي، ونظرية الضغط والتوتر، والاتجاه الفينومينولوجي، ومدخل التخفيف من حدة الفقر، ومدخل سُبل المعيشة المستدامة، ومقولات ما بعد الحداثة.

واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الأنثروبولوجي من خلال إجراء المقابلات المتعمقة للتطبيق على عدد مُعين من الأسر الريفية من الشرائح الطبقية المتباينة بقرية كفر العيص بمحافظة البحيرة، بالإضافة إلى أداة الملاحظة والملاحظة بالمشاركة والإخباريين؛ وذلك بعد إجراء دراسة استطلاعية استعانت خلالها بالمقابلات الأولية والحلقات النقاشية البؤرية.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد أهم التحولات البنائية والمعاصرة التي طرأت على القرية من تغيرات في مفهوم الأسرة ونمطها المعيشي، مرورًا بتغير بناء القوة داخل الأسرة، والتغيرات المرتبطة بالقيم والثقافة خصوصًا ثقافة الإنجاب، وتغير الطراز العمراني، وتحول الريف من منتج إلى مستهلك، للوقوف على أهم الخدمات الأكثر احتياجًا لها. كما أكدت الوعي الذاتي بالضغوط لدى الشرائح الطبقية، وكان للضغوط تأثيرها على السلوك الاجتماعي والاقتصادي، ومِن ثَمَّ التأثير على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية حيث أدى تزايد الشعور بالإحباط، والعنف إلى تزايد صور المعاناة. ومع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض إشباع الحاجات الأساسية، انخفضت القوة الشرائية خصوصًا للشرائح الوسطى والفقيرة. كما تباينت الشرائح الطبقية في تأكيد دور علاقات الجيرة في التكيف مع الضغوط والتوترات الحياتية. وتوصلت الدراسة إلى تحديد آليات التكيف

(*) مدرس بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة.

الاقتصادي والاجتماعي، وأظهرت النتائج مدى التباين في قدرة الشرائح الطبقية في الريف في قدرتهم على توظيف جميع موارد الأسرة في إشباع احتياجاتها الأساسية من خلال رصد أسلوب معيشتهم ودرجة وطبيعة التفاعل.

الكلمات المفتاحية:

(آليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي- الشرائح الطبقية- الريف المصري)

Mechanisms of Social and Economic Adaptation for Class Segments in the Egyptian Countryside: A Field Study in the Village of Kafr Al-Eis in Beheira Governorate

Abstract

The study attempts to identify the most important mechanisms through which the class segments in the Egyptian countryside achieve their adaptive capacity in daily life, identify the most important structural transformations that have occurred in the countryside, reveal the most important pressures among the class segments in the countryside, and monitor the most important basic patterns of economic and social adaptation mechanisms in the countryside. Rural countryside, and the extent of disparity between different segments. This study is also based on the theory of social patterns, the theory of social deprivation, the theory of stress and tension, the phenomenological trend, the approach to alleviating poverty, the approach to sustainable livelihoods, and postmodernism.

The study used the descriptive analytical method and the anthropological method by conducting in-depth interviews to apply it to a certain number of rural families from different class segments in the village of Kafr Al-Eis in Beheira Governorate, in addition to the tool of observation and observation by participants and informants, after conducting an exploratory study during which it used preliminary interviews and focus group discussions.

The study identified the most important structural and contemporary transformations that occurred in the village, from changes in the concept of the family and its lifestyle, through the change in building power within the family, and changes related to values and culture, especially the culture of childbearing, the change in urban style, and the transformation of the countryside from producer to consumer, to identify the most important services. Most needed. It also emphasized the self-awareness of pressures among class segments, and the pressures had an impact on social and economic behavior, thus influencing the adaptive capacity of class segments, as increasing feelings of frustration and violence led to increasing images of suffering. With the rise in inflation rates and the decline in satisfaction of basic needs, purchasing power declined, especially for the middle and poor segments. Class segments also differed in their emphasis on the role of neighborhood relations in adapting to life pressures and tensions. The study identified mechanisms for economic and social adaptation, and the results showed the extent of variation in the

ability of class segments in the countryside in their ability to employ all family resources to satisfy their basic needs by monitoring their way of living and the degree and nature of interaction.

key words:
(economic and social adaptation mechanisms - Class segments - the Egyptian countryside)

مقدمة في أهمية موضوع الدراسة:

يُعد موضوع دراسة الطبقة الاجتماعية أحد الموضوعات المهمة التي أثارت جدلًا واسعًا؛ نظرًا للتداخل النظري والمنهجي الَّذي يعكس إشكاليات عديدة لدراستها وقياسها نتيجة التباينات الأيديولوجية، أهمها صعوبة تحليل البناء الطبقي، وقد أشارت إلى ذلك دراسة (سعيد، ٢٠٢٠م: ١١٤). كما تحاول الدراسة الراهنة التركيز على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية في الريف المصري، تحديدًا في قرية (كفر العيص) التابعة لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، وهي آخر حدود المحافظة وتعد أوّل حدود محافظة الغربية؛ إذ أظهرت الشواهد الواقعية التي رُصِدَتْ خلال الدراسة الاستطلاعية تأكيد معظم هذه الشرائح الطبقية على غلاء المعيشة وصعوبتها، وعدم كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية؛ الأمر الذي يهدد القدرة على إشباع الاحتياجات مع التغير اليومي للأسعار، والمعاناة من صور متعددة للحرمان، وصعوبة مواجهة تردي الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية... وغيرها.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية: كلما زادت صور الحرمان في الحياة اليومية للأسر الريفية؛ تزايدت الضغوط داخلها؛ ويؤدي ذلك إلى تباين آليات تكيف الأسر، ومِن المبررات التي تعكس أهمية هذه الدراسة، أنَّه رغم وجود وفرة من الدراسات النظرية والإمبيريقية العربية والأجنبية التي لا بُد من الإفادة منها، فإنَّ هناك ثغرات متعددة معرفية ونظرية ومنهجية وزمانية ومكانية، تؤكد ضرورة إجراء المزيد من دراسة الشرائح الطبقية في الريف، ومدى قدرة هذه الشرائح على التكيف مع التغيرات المتتالية، تلك الشرائح التي أصبحت تُعاني مِن تأزم شديد.

ولمثل هذه الدراسة **أهميتها النظرية**، فقد تعددت المحاولات البحثية التي تناولت بالدراسة والتحليل الريف المصري والبناء الطبقي من ناحية، وآليات التكيف من ناحية أخرى؛ غير أنَّ جل هذه المحاولات لم تتطرق إلى التغيرات التي حدثت في قرية (كفر العيص). وخصوصًا بعد التحولات المُهمة التي أحدثتها الدولة وتركيزها على الريف، ومِن ثَمَّ، تستكمل هذه الدراسة النقص المعرفي في تراث علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم اجتماع الطبقات، من خلال التطرق إلى القدرة التكيفية للشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة.

أمَّا **الأهمية التطبيقية** فتتمثل فيما ستقدمه هذه الدراسة من بيانات ونتائج تُساعد صانع القرار والوحدة المحلية ووزارة التضامن على وضع تصور لمساندة الفئات المهمشة في الريف، وتوفير الاحتياجات الأساسية للشرائح الطبقية في هذه القرية، من خلال الاستثمار والتمويل

بمختلف أشكاله؛ لأنَّه يدخل في نطاق الوسائل التي تساعد على تحسين الإنتاجية، وخلق فرص جديدة بالنسبة لهؤلاء الذين يعتمدون على الإمكانيات المحدودة في عمل مشروع صغير لكسب عيشهم.

أولًا- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها البحثية:

لقد برزت الإشكالية من خلال قراءة واقع الريف المصري، وأهم التغيرات التي طرأت عليه، ومعدلات الفقر فيه سواء في الوجه البحري أو القبلي، وأسفرت هذه القراءة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الريف بدرجة غير متكافئة؛ الأمر الَّذي يُشير إلى عدم تجانس الريف؛ نظرًا لموجات الهجرة الريفية الحضرية التي أسفرت عن ترييف المدن، وتزايد النمو العشوائي المشوه في الحضر من ناحية، ودول الخليج النفطية من ناحية أخرى في الفترة ما بين الأربعينيات والستينيات، مرورًا بفترتي السبعينيات والثمانينيات، ومع الانفتاح الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة، وعولمة الريف.

هذا بالإضافة إلى السياسات الزراعية التي تركت آثارها على البناء الطبقي، مثل: الائتمان الزراعي، والدورة الزراعية، والتسويق التعاوني، وقوانين إيجار الأراضي، وأنماط الملكية... وغيرها؛ إذ أسهم جميع ما سبق في ابتعاد أهل القرية عن العمل الزراعي، والاتجاه إلى مهن أخرى. هذا فضلًا عن الاتجاه إلى الثقافة الاستهلاكية، وزيادة اعتمادهم على المدينة من خلال تغيير أسلوب حياتهم ونوعيتها، بجانب التحولات التي طرأت على بنية القيم الاجتماعية، وأيضًا زيادة الحراك الاجتماعي لبعض الفئات داخل القرى؛ الأمر الَّذي ساعد في تغيير المواقع الطبقية.

وفي المقابل، وعلى الرغم من جملة السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة في العقود الأخيرة، إلا أنها لم تنجح في مواجهة المشكلات الناتجة عن التنمية الريفية، أهمها: تغير النمط العمراني، وهجرة الفلاحين، والإسراف في مياه الري، والرقعة الزراعية المفتتة، والإسراف في استخدام المبيدات... وغيرها، التي أشارت إليها الشواهد الواقعية بمحافظة البحيرة من ارتفاع تكلفة مصاريف الأراضي الزراعية، وتجريفها، وانخفاض أسعار المحاصيل وعدم القدرة على التسويق. وبناءً على ذلك فإنَّ هناك مشكلات متعددة يُعاني منها الريفيون؛ جعلت قيمة الأرض والعمل الزراعي تتراجع لديهم لصالح أنشطة أخرى تدر الدخول؛ ما يترتب عليه خلق فائض كبير من العمالة الريفية الَّذين هم في أشد الحاجة إلى إشباع احتياجاتهم الأساسية، ناهيك عن حرمان الكثير منهم من مقومات الحياة الكريمة؛ نظرًا إلى أنَّهم يعملون بأجور مؤقتة، هذا بالإضافة إلى

تزايد انتشار الأمية، والتمايزات الطبقية بين الريفيين، ودعمت ذلك دراسة (الرومي، ٢٠٢١م) التي طُبقت في إحدى قرى محافظة البحيرة.

ومِن زاوية أخرى، نجد جميع هذه المشكلات ليست إلا انعكاسات لتراكمات تاريخية، وهذا ما أسفرت عنه القراءة المتأنية للتراث البحثي، تلك المشكلات التي أثرت بدورها في عدم القدرة على الحد من وطأة الفقر، والواقع أن المجتمع الريفي يُعاني من الإهمال والحرمان ويواجه جملة من التحديات، مع أنَّه يملك أهم موارد التنمية الطبيعية؛ لذلك أصبحت تنميته مطلبًا حياتيًّا؛ لهذا أيقنت الدول أن التنمية لا بد أنْ تبدأ من الريف لإحداث تنمية متكاملة، تتجسد ملامحها في سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي كافة، ودعمت ذلك دراسة (السيد، ٢٠٢٣: ١٤) الَّتي رصدت التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للعولمة، وأهم البرامج التنموية فِي القطاع الريفي، ودراسة (جابر، ١٩٩١م) التي أوضحت المشكلات التي واجهت العامل الزراعي الأجير.

كما كشفت **(النشرة المعلوماتية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)** لعام **٢٠٢١**م أنَّ محافظات الوجه البحري احتلت المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراضي المزروعة، وبلغت نسبتها **(٥.٩ مليون فدان)** بنسبة **(٦٣,٣%)** من الإجمالي، بينما جاء في المرتبة الثانية محافظات الوجه القبلي، وفي هذا السياق، أكدت نتائج الدراسات السابقة أنَّ القرية المصرية تُعاني من العديد من الضغوط وصور الحرمان الناتجة عن تراجع البرامج التنموية؛ الأمر الذي يترتب عليه تزايد الفقر في الريف وتراجع الخدمات الأساسية المُقدمة، ومع اهتمام بعض الشرائح الطبقية بتعليم الأبناء انشغل البعض بحياته، والانتقال إلى مكان آخر، وعدم التفكير في إحداث أي تغيير في القرية، وكانت هناك تغيرات عديدة في منظومة القيم الاجتماعية (حسين، ٢٠١٥م: ١٩٤). وفِي هذا الإطار كشفت بيانات تعداد عام **٢٠١٧**م تزايد نسبة الأمية في محافظة البحيرة إذ سجلت أعلى نسبة **(٣٢,٩%)**، وأكدت بيانات التعداد تركز النسبة الأعلى منهم في القرى؛ وانعكس ذلك على آليات تكيفهم وإداراتهم التكيفية.

أضافت كذلك نتائج بعض الدراسات بشكل مستفيض من أجل فهم أعمق لآليات تكيف الأفراد في الريف بعض الآليات التكيفية، مثل: كيفية استثمار أفراد الطبقة الوسطي لرأس مالهم الاقتصادي في إعادة إنتاج الوضع الاجتماعي من خلال طريقة التصرف في مدخرات العمل

بالخارج وقروض البنك، بالإضافة إلى تنويع مصادر دخل الأسر، وتأتي في هذا السياق دراسة (حمادة، ٢٠٠٣م).

ووفقًا لنتائج **(بحث الدخل والإنفاق)** لعام ٢٠٢٠، جاءت نسبة الاستهلاك **(٣٤,٦%)** في الريف مقارنة بنسبة **(٢٧,٧%)** في الحضر، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية في الريف بنسبة **(١١,٢%)** مقارنة بنسبة **(٩,٥%)** في الحضر، وأيضًا ارتفعت نسبة استهلاك الملابس والأقمشة في الريف عن الحضر؛ نظرًا لتغير نمط الملابس ومحاولة الامتثال بالمدينة؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة التركيز على الحياة اليومية وخبراتها، بما يساعد على فهم أعمق للواقع والمعايشة.

وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة القدرة التكيفية للشرائح الطبقية في إحدى قرى محافظة البحيرة التي تُعاني من عدم القدرة على الإنفاق، ومواكبة التغيرات اليومية للأسعار، وزيادة متطلبات الحياة وعدم القدرة على الوفاء بها، لبيان أهم الآليات التي اعتمدت عليها لمواجهة التوترات والضغوط، على الرَّغم من المبادرات الرئاسية مثل (شبكات الضمان الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومبادرة حياة كريمة، وتكافل وكرامة، وبرنامج الاستهداف الجغرافي للفقر، وسكن كريم... وغيرها).

إذ أكدت تقارير **(الاقتصاد الكلي–مذكرة التضخم)** لعام ٢٠٢٣م استمرار تضخم أسعار المستهلكين في مصر في الارتفاع، ووصلت إلى **(٣٦.٥%)** في يوليو ارتفاعًا من **(٣٥.٧%)** في يونيو، وكان المحرك الرئيس لهذه الزيادة هو تسارع تضخم أسعار الغذاء، ومِن المتوقع أنْ يُؤدي الانخفاض المحتمل لقيمة الجنيه المصري في الأشهر المُقبلة إلى تفاقُم الضغوط التضخمية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣م: ١–٢).

ومِن هُنا يمكن طرح السؤال البحثي الرئيس في هذه الدراسة، كالآتي: **ما آليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي التي تُحقق بها الشرائح الطبقية في الريف المصري قدرتها التكيفية في الحياة اليومية؟** وينبثق منه عدة تساؤلات فرعية، وهِي:

١– مَا التحولات البنائية والمُعاصرة التي طرأت على مجتمع الدراسة؟
٢– مَا الخصائص العامة للشرائح الطبقية الموجودة في مجتمع الدراسة؟
٣– ما أهم الضغوط لدى الشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة وصور معاناتهم؟

٤- ما تأثير هذه الضغوط على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة؟
٥- ما تأثير هذه الضغوط على علاقات الجيرة في مجتمع الدراسة بصفتها إحدى الآليات التكيفية؟
٦- ما الأنماط الأساسية لآليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي للشرائح الطبقية في الريف؟ وكيف يستطيعون الصمود في مواجهة غلاء المعيشة؟
٧- ما مدى التباين بين الشرائح الطبقية في الريف وآليات تكيفها؟

ثانيًا- أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة في **الكشف عن أهم آليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي التي تحقق من خلالها الشرائح الطبقية في الريف المصري قدرتها التكيفية في الحياة اليومية**، وينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية أخرى، وهي كالآتي:

١- تحديد أهم التحولات البنائية التي طرأت على الريف المصري.
٢- الكشف عن أهم الضغوط لدى الشرائح الطبقية بالريف المصري.
٣- رصد الأنماط الأساسية لآليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي في الريف المصري.
٤- مدى التباين بين الشرائح الطبقية في الريف المصري وآليات تكيفها.

ثالثًا- الإطار النظري:

١) نظرية النسق الاجتماعي:

مرت صياغة **(بارسونز)** بثلاث مراحل عكست كل منها ظروفٌ محلية وعالمية استجاب لها **(بارسونز)** بصياغات نظامية (زايد، ٢٠٠٠م: ٤٣). ونظر في تحليلاته إلى المجتمع باعتباره النسق الكبير الذي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية، وبدأ تحليله للنسق الاجتماعي من أصغر مكوناته أي (التفاعل الاجتماعي)، والنسق الاجتماعي عبارة عن شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات ومجموعة من الفاعلين. هذا التفاعل الاجتماعي تحكمه علاقات مستقرة، ويؤدي دورًا أساسيًا فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم بعضهم تجاه بعض. كما يعد إطارًا من المعايير أو القيم، ويتضمن أنماطًا مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية، ولعملية المأسسة عنده أهمية كبرى في تشكيل نسق منظم متكامل (Parsons,1971: 104-105) (زايد، ١٩٨٣م: ١٢٢).

ولكل نسق فرعي من أنساق المجتمع وظيفةً مُهمةً تُعد مستلزمًا للنسق ككل، وحلل علاقات الاعتماد المتبادل بأنساق التبادل، وافترض أن لكل نسق مدخلات ومخرجات يتبادلها مع الأنساق الأخرى، وتتخاطب الأنساق مع الأنساق الأخرى من خلال رموز للتبادل (زايد، ٢٠٠٧: ١٢٥). وترتكز فكرة **(بارسونز)** على نموذج رباعي له أربعة عناصر: التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والمحافظة على النمط.

ومعنى ذلك أن النسق لديه قدرة تكيفية تظهر في صور متعددة؛ لذلك تتشكل حاجات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم داخل المجتمع بوصفها نسقًا، كما أن ردود أفعالهم تجاه الضغوط الخارجية تعتمد على ما تعلموه داخل النسق، والآليات التي ينظمون بها أنفسهم داخله، ويفترض أن العلاقة بين الفاعل والنسق علاقة توازن. حيث يعمل النسق على تلبية حاجات الفاعل (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية)، ويعمل من جانبه على الانصياع لمتطلبات النسق ومعاييره. ويتحقق ذلك من خلال جهود الفاعلين في تعلم الأدوار التي يتطلبها أداء النسق لمهامه الوظيفية (زايد وآخرون، ٢٠٠٢م: ٥١-٥٢).

ويُمكن توظيف هذه النظرية، من خلال بيان أنَّه في حالة النسق الذي لا يوفر الشروط الحياتية للوفاء بمتطلباته في المجتمع الريفي، ولا يتكيف داخليًّا ينتقل التكيف إلى الأسر الريفية، نتيجةً لتزايد صور الحرمان مع غلاء المعيشة؛ بما يؤدي إلى تزايد الضغوط والتوترات؛ ويعجز النسق عن أداء دوره، فترحل القدرات التكيفية للفاعلين وتصبح منتجًا من منتجات النسق وليست كامنة في بيئته. وتركز هذه النظرية على سلوك الأفراد، وأنماط استجاباتهم التي تتحدد في شكل تكيف (تلقائي وقسري وحر وميول تطرفية). لتحاول الدراسة الراهنة الكشف عن الأنماط الأساسية لآليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي للشرائح الطبقية في (قرية كفر العيص)، وكيفية صمودها، والكشف عن مدى التباين بينها.

٢) نظرية الحرمان الاجتماعي:

ترجع أصول هذه النظرية إلى أعمال كل من **(ستوفر، ميرتون، كروسبي، مارتن)**. يُعرِّف **(مارشال)** مفهوم الحرمان بأنه حالة عدم امتلاك شيء، سواء كان مملوكًا للفرد من قبل أم لا؛ الأمر الذي يعني ضمنيًّا أن المحروم من حقه أن يتوقع الحصول عليه، كما يشير إلى الانفصال بين الوسائل والأهداف؛ أي إنها حالة التضارب بين التوقعات والقدرات (مارشال، ٢٠٠٧م:

٦٤٧). بناءً على ذلك، تنطلق النظرية من فكرة أساسية وهي المقارنة الاجتماعية في سياقات متنوعة، يشعر الفرد خلالها بالحرمان عندما تُشير إلى أشكال عدم المساواة التي تؤثر على فرص الحياة، حيث يشعر الفرد بالحرمان عندما يقارن نفسه بالآخرين، أي إنَّ الأشخاص المحرومين من شيء معين يقارنون أنفسهم بمن يملكون ذلك الشيء (Harold,1982: 646).

ويمكن توظيف هذه النظرية لتزايد الضغوط وصور الحرمان وقياس ذلك بالتغير اليومي للأسعار وتزايدها، وانخفاض القيمة الاقتصادية للنقود؛ بما ينعكس بدوره على الشرائح الطبقية، ويتجسد الحرمان هنا بعدم تكافؤ الفرص، وعدم توافر مقومات حياة كريمة لها؛ وعدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية التي تُعد من مستلزمات الحياة، وانخفاض المستوى التعليمي، وتردي الخدمات الصحية وانتشار الأمراض، واللا مساواة والتفاوت والاستبعاد والتهميش، ومقارنة الشريحة الفقيرة نفسها وما تملكه في مجتمع الدراسة بما تملكه الشرائح الطبقية الأعلى؛ الأمر الذي يسبب لهم الإحباط والغضب، والشعور بالحرمان.

هذا بالإضافة إلى أنَّ نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي ترتكز على فرضية مفادها أن الأفراد المحرومين اقتصاديًا بصورة نسبية مقارنة بالآخرين يرون في حرمانهم نوعًا من عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا التصور يخلق عدوانًا ورغبة في الاعتداء على ممتلكات الآخرين ومصالحهم، والذين يرون أنهم أكثر منهم استقرارًا (عوض، ٢٠١٤م: ١٢١). لتحاول هذه الدراسة الكشف عن أهم الضغوط لدى الشرائح الطبقية في الريف وصور معاناتهم، وتأثير ذلك على قدرتهم التكيفية.

٣) نظرية الضغط والتوتر:

نشأت هذه النظرية نتيجةً للتناقض بين الأهداف والوسائل، وتؤكد هذه النظرية أن هناك مجموعة من المصادر المسببة للضغوط والتوتر في المجتمع، ومن أهم روادها: **(ميرتون، وكوهن، وأوهلن، واجينو)**، حيث يُركِّز هؤلاء على الضغوط في الحياة اليومية التي يتعرض لها الفرد خلال حياته، وتعتمد هذه الدراسة على الرؤية التي طورها **(ميرتون)** لهذه النظرية حيث قدم رؤية لصور الخلل الوظيفي التي يمكن أن تحدث في المجتمع، التي تنتج من حالة ثقافية يحدث فيها تباعد بين الوسائل والغايات، وهي تعد رؤية مكملة لنظرية الحرمان النسبي، فالثقافة السائدة

تفرض على الأسر الريفية تطلعات، وفي المقابل تضع قيودًا تحول دون تحقيقها (زايد، ٢٠٠٥م: ١٧٧) (سعيد، مرجع سابق: ١٠٤).

وترتكز هذه النظرية على مقولة مهمة تنطلق منها الدراسة الراهنة مفادها: ينشأ الضغط عندما يكون الفرق بين الطموح والتوقع أعلى، هذا بالإضافة إلى تطبيقات **(ميرتون)** العملية التي حددها من خلال خمسة أنماط للتكيف؛ نتيجةً للانفصال بين القيم والمعايير، يمكن تحديدها على النحو التالي:

مع الضغوط والأعباء المتزايدة تتزايد صور الحرمان والعجز الناتج عن الفجوة بين الدخل وأوجه الإنفاق يتحدد خمسة أنماط لاستجابة الأسر الريفية، ألا وهي: التطابق والتوافق مع الأهداف المتاحة، أو التجديد والابتداع والبحث عن بدائل أخرى لأن الوسائل المشروعة غير متاحة، أو الشعائرية والطقوسية وهنا يقبل الفرد الوسائل التي من الممكن أن تُصبح هي الأهداف، أو الانسحابية والتقهقر والهروب من الحياة بسبب الإحباط، أو التمرد والعصيان والميل الدائم إلى رفض القيم السائدة من خلال استبدال الأهداف بوسائل أخرى، وذلك لأنَّ الضغوط تؤدي إلى مزيدٍ من القدرة التكيفية التي يضطر من خلالها الفرد إلى التكيف مع الضغوط والتوترات (عثمان، ٢٠١٠م: ١٤٩-١٥٤).

٤) الاتجاه الفينومينولوجي:

تعد الفينومينولوجيا رؤية نظرية تهتم بعالم الحياة اليومية وتأويل خبراته، وترجع الأصول لفكرية لهذا الاتجاه إلى فلسفة الظواهر التي قدمها **(هوسرل)**، وتبلور من خلال أعمال **(شوتز، وبيرجر، ولوكمان)** الذي يركز على تحديد المعنى المشترك لجماعة ما وارتباطها بالثقافة السائدة في المجتمع (زايد، ٢٠١٦م). كما يؤكد **(شوتز)** مفهوم عالم الحياة، ويرى أن كل فرد يكتسب معايير السلوك وقواعده من خلال عمليات التفاعل والتنشئة الاجتماعية، فإن المادة الأساسية للتحليل الفينومينولوجي هي خبرة الحياة اليومية. إذ ينجذب الأفراد إلى مخزون معرفي يُتمم تصوراتهم حول السلوك الملائم، أي إنَّ الأفراد يبنون عالمهم اليومي باستخدام التنميطات، وهي عبارة عن أنماط مثالية تُعد نتاجًا للجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها، ثم يأتي دور الخبرة الذاتية في فهم الواقع كما يوجد في الشعور، فإن الوعي يُعد الوسيلة الأساسية لفهم العالم لدى أصحاب الاتجاه الفينومينولوجي (زايد، ٢٠١٠م، كما ورد في سيف، ٢٠٢٢م: ٣٣١).

واستنادًا إلى ذلك تنطلق الدّراسة الراهنة من مقولة الحس المشترك للجماعات الاجتماعية الذي يحمل في طياته مجموعة من الصور الاجتماعية، فإن ثمة علاقة تبادلية دينامية بين المعاني المشتركة للجماعات الاجتماعية في المجتمع والممارسات التكيفية، حيث تعتمد هذه الرؤية على الطريقة التي يدرك بها الشرائح الطبقية هذا العالم التي قد تتأثر بالخلفية التاريخية والثقافية، ومن هنا يمكن الاستعانة بخبرات الآخرين في تقديم الآليات المناسبة لحل مشكلاتهم؛ ومواجهة الضغوط.

٥) مدخل التخفيف من حدة الفقر:

ينطلق هذا المدخل من منظورين، أولهما: يركز في قدرة الفقراء على التخفيف من حدة الفقر من خلال البدائل الثقافية التي يفرزها الفقراء في محاولة للبقاء والمحافظة على نمط حياتهم، ويرى هذا المنظور الفقراء على أنهم ضحايا النسق الاجتماعي، ومن الضروري التخلص من الفقر من خلال اتّباع تغييرات واسعة في النسق الاجتماعي (عوض، ٢٠١١م: ١٣١). أمّا ثانيهما: فإنه يطرح مجموعة من السياسات التي لديها القدرة على التخفيف من حدة الفقر؛ وذلك عن طريق تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من التغير اليومي للأسعار؛ لأنَّ عدم وجود شبكات فعالة يُعرضهم أكثر من غيرهم للمعاناة من الأزمات الطارئة (علي، ٢٠٠٤م: ١٣).

ويمكن توظيف هذا المدخل، كالتالي: من خلال الكشف عن خصائص الشرائح الطبقية المتباينة، وكيف يستطيعون الصمود في مواجهة الفقر؟ من خلال تحديد الوسائل المتاحة للتخفيف من حدة الفقر وإشباع حاجاتهم الأساسية، فإن تنمية الوعي الاجتماعي يعد مطلبًا أساسيًا من خلال الاعتماد المتبادل بين الشرائح؛ إذ أدى التغير اليومي للأسعار وغلاء المعيشة إلى عدم قدرة الدخول على مواجهة ذلك بما يحقق إشباع الحاجات الأساسية من خلال الآليات التي تمتلكها، فإن هذه الأسر تتحمل عبء زيادة النفقات، وتدني جودة الخدمات المُقدمة.

٦) مدخل سبل المعيشة المستدامة:

يرتكز هذا المدخل على الترابط بين التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر وتدابير السياسات، من أجل صياغة آليات تُساعد على تمكين الفقراء، والفكرة الأساسية من تطوير هذا المدخل أنه يعتمد على جهود الأفراد في حل مشكلاتهم؛ إمَّا من أجل تأمين سبل معيشتهم بشكل

مستدام، أو من أجل التخفيف من حدة المعوقات التي تحول دون ذلك (حسن، ٢٠٠٤م: ٤٨). ويُقصد بسبل المعيشة العمل على توفير الوسائل المناسبة لكسب العيش بالشكل الذي يحقق إشباع الحاجات الفردية والمجتمعية، أما المستدامة فيقصد بها إشباع الحاجات الحاضرة دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة (الجوهري، ٢٠٠٦م: ١٤٣-١٤٤).

ويمكن توظيف هذا المدخل، كالتالي: يتضمن قدرات الأفراد وضمان الأسر الريفية الحصول على الآليات المناسبة من مصادر رزقهم وتحسين مستوى المعيشة، ومن هنا ينظر هذا المدخل إلى القدرة على ابتداع آليات للوفاء بالضروريات، حيث يشتمل هذا المدخل على خمسة عناصر أساسية، وهي: الأصول والآليات والتكيف والتعايش والسياسات، وترتيبات الحكم والتكنولوجيا، وسياسات الاستثمار والتمويلات الصغيرة. أي كلما زادت أصول الشرائح الطبقية؛ كُلَّما قلَّ مقدار الضعف، وزادت القدرة على مواجهة الفقر ومقاومته والإفلات منه، أما إذا تآكلت هذه الأصول فقد زاد الضعف وعدم الأمان، ويعتمد هذا التكيف والتعايش على خبرتهم، والقدرة على توظيف السياسات الاقتصادية، والتكنولوجيا وخلق فرص جديدة.

٧) مقولات ما بعد الحداثة وتفسير التغيرات التي طرأت على الريف:

ظهر مفهوم ما بعد الحداثة ليصف انتفاضة فنية اتخذت تجليات متنوعة، وقد وجدت في فلسفتي كل من نيتشه وهايدجر تأصيلًا لحركتها، ورغم أن بعض منظري ما بعد الحداثة يصرون على التمييز بين رافدين متمايزين لما بعد الحداثة. انحدر أولهما مما بعد البنيوية لـ"**نيتشه**" وعُرف بالصيغة القوية، وانحدر الآخر من القراءة التأويلية لـ"**هايدجر**" وعُرفت بصيغتها الرخوة؛ على اعتبار أن الصيغة الأولى يطبعها التفكيك والهدم، وتركز على نقد نظرية المعرفة المرتبطة بحركة التنوير، بينما الثانية تركز على إعادة التركيب ومحاولة بناء نسق بديل للقيم، وظهور ما يُعرف بالرؤية الاستنارية التي تولد في الإنسان ثقة بالغة بنفسه وبمقدرته، وتزيد من تفاؤله بخصوص حاضره ومستقبله؛ لذا جعل **نيتشه** همه أن يحرر الإنسان من أية أوهام متبقية عن الثبات والتجاوز والكلية، ويذهب "**جيدنز**" إلى الوصف بما بعد الحداثة، ويتعلق هذا المصطلح بجوانب التفكير الجمالي في طبيعة الحداثة، ويربط هذا المصطلح بنيتشه وهايدجر (سبيلا& بنعبد العالي، ٢٠٠٧م: ٥-٦) (المسيري& التريكي، ٢٠٠٣م: ١٨).

كما يذهب "**ديفيد هارفي**" إلى أن الوصف بما بعد الحداثة، يمكن أن يفهم على أنه يشير إلى مرحلة في تطور السوق تتصف باللا مركزية والتنوع محل الأساس المنطقي لنظام الإنتاج الفردي المرتكز على موقع واحد. وطرح الفيلسوف الإيطالي "**جياني فاتيمو**" تفسير ما بعد الحداثي في مقالته المعنونة بـ"العدمية وما بعد الحداثي في الفلسفة"، وعلى خلاف رؤية "**جيدنز**" يربط "**فاتيمو**" بصفة خاصة بين ما بعد الحداثة والفلسفة، أكثر مما يربط بينها وبين الفن (إدجار& جويك،٢٠١٤م: ٥٥٩). ومِن أهم العلماء الذين اهتموا بفكر ما بعد الحداثة "جان بودبار، جاك ديريدا، ميشيل فوكو وغيرهم". وقدم "**ليوتار**" في كتابه المعنون بـ"**وضع ما بعد الحداثة**" الإجابة عن سؤال ما هي ما بعد الحداثة؟ وترتكز ما بعد الحداثة على عدة مبادئ، وهي: التقويض، والتشكيك، والفلسفة العدمية، والتفكك واللانسجام، وهيمنة الصورة، والتناص، وتفكيك المقولات المركزية الكبري، والانفتاح، والتحرر.

كما حاول "**ستريناتي**" عام ١٩٩٢م تقديم إسهامٍ لفهم فلسفة ما بعد الحداثة والثقافة الشعبية، واستعملها في تمييز الميول ما بعد الحداثية في الثقافة الشعبية، وحاول أن يميز الميول البازغة حديثًا في الثقافة الشعبية، والتي مِن شأنها أنْ تعكس التأثيرات ما بعد الحداثية في الفن والعمارة، ويقدم أمثلة للمباني التي يبدو أنَّها تمثل رفضًا لنسق التفسير التقليدى، ويمكن أن يتم وفقا لذلك تفسير التغيرات التي طرأت على النمط العمراني في مجتمع الدراسة؛ وذلك وفقًا لما أكده "**ستريناتي**" أن الميول الثقافية لا تحدث وحدها، وإنما تعكس التغيرات الكبيرة في المجتمع، وهو يميز بين ثلاثة ميول بنائية ذات دلالة، يمكن صياغتها كالتالي (تشيرتون& براون، ٢٠١٢: ٣٥٣-٣٥٤):

١- ظهور المجتمع المُشبع بوسائل الاتصال؛ بما يُعلي من المكانة الجماهيرية للثقافة الشعبية.

٢- ظهور وظائف وأسواق استهلاكية جديدة؛ بوصفها نتيجةً للأهمية المتزايدة لكل من الاستهلاك ووسائل الاتصال الحديثة.

٣- ظهور بعض التغيرات ذات الدلالة التي حدثت في مجتمع الدراسة؛ والتي قد تؤدي إلى تآكل المصادر التقليدية للهوية الجمعية والشخصية، التي منها مثلًا الطبقة والعائلة

والدين؛ ويرجع ذلك إلى العولمة الاقتصادية، ويُقصد بها الميل إلى إنتاج وتمويل وبيع السلع والخدمات؛ ليتحول الريف إلى مستهلك وليس منتجًا، ويرى كل من "**ليوتار وبودريار**" أن المجتمع ما بعد الحديث يُشير إلى قطيعة مع الماضي، للانتقال إلى مستقبل جديد يتسم بالتنوع والتشظي، وفي هذا المجتمع ترفض الحقيقة الاجتماعية ويؤثر عليها رؤية للعالم الاجتماعي باعتباره نظامًا اجتماعيًا مرنًا يتشكل من الصور والأفكار التي ينتجها ويُعيد إنتاجها الأفراد المتفاعلون مع هذا العالم (تشيرتون & براون، ٢٠١٢م: ٣٥٧).

حيث حاول "**ليوتار**" التركيز على العمارة وملاحظة الاقتباس من خلال العلاقة بين عمارة ما بعد الحداثة والعمارة الحداثية، إذ ساعدت الهجرة الخارجية أو الداخلية على محاولة نقل الطراز الحضاري أو الغربي ومحاولة الاستغناء عما هو تقليدي، وتُعزز هذه الأنماط التغيرات التكنولوجية (باتلر، ٢٠١٧م: ١٩)؛ لتحاول الدراسة الإفادة من ذلك في تفسير التغيرات التي طرأت على النمط العمراني.

ومِن زاوية أخرى ذهب "**باومان**" إلى التعبير عن مرحلة ما بعد الحداثة بالحداثة السائلة، وأصبحت ثقافة الاستهلاك المرتكز الأساس الذي تُبنى عليه الهوية الإنسانية، وفِي ظل ذلك أصبح كل شيءٍ قابلًا للاستهلاك بهدف الارتقاء بالمكانة الاجتماعية كالوقت والعلاقات والسلع؛ الأمر الذي يجعل تلك الشرائح مشغولة بالسعي الدائم وراء النهم الاستهلاكي والتخلص مما هو تقليدي؛ ووفقًا لذلك تخضع العلاقات إلى قواعد السوق النابعة من الاستهلاك؛ الأمر الذي انعكس بدوره على الطبقة؛ إذ ارتبط هذا المفهوم بالقدرة الاستهلاكية المعولمة؛ فالطبقة لم تعد مرتبطة بالدخل وامتلاك وسائل الإنتاج بل بقدرتها على الاستهلاك، وهنا يعطينا "**باومان**" لقطة عن الحداثة السائلة بمعناها العميق للمكان والقيم والأشياء والعلاقات في ظل العولمة، لقد غيرت الحداثة مقومات العيش، وأعادت تعريف المكان والزمان (باومان،٢٠١٦م: ١٢-٥٠)؛ بما ينعكس على أوضاع الشرائح الطبقية، ويمكن توظيف هذه المقولات النظرية للتعرف على التحولات البنائية والمعاصرة التي طرأت على مجتمع الدراسة.

رابعًا- مفاهيم الدراسة:

١) آليات التكيُّف:

لغويًا يُعرف مُعجم المعاني **مفهوم (آليات)** بأنها: ميكانيزمات، أو تكنيك، كما يُعرف المعجم الوجيز **مفهوم (التكيف)** من مادة كيف، وكيّف الشيء أي جعل له كيفية معلومة، أي صار على كيفية معلومة (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٩م: ٥٤٦).

اصطلاحًا يُعرف مفهوم **(آليات)** بأنَّها مجموعة الأنشطة التي يجري تنظيمها بما يحقق النتائج المطلوبة (Ylikoski, 2017:401-402). كما يُعرف مفهوم **(التكيُّف) اصطلاحًا** بأنَّه ضرورة الإبقاء على الاستخدام البيولوجي والاجتماعي، ويُشير إليه علم الاجتماع بالتوافق أو التلاؤم، وعرفه البعض بأنه: "عملية أو نتاج لتغيرات عضوية أو في التنظيم الاجتماعي، والجماعة أو الثقافة تُسهم في تحقيق البقاء؛ ومِن ثَمَّ استمرار الوظيفة، وإنجاز الهدف الذي يسعى إليه الكائن العضوي أو الشخصية أو الجماعة أو الثقافة" (غيث، ٢٠٠٩م: ١٧).

ويُعرف بأنه: "الوظيفة التي من خلالها يتم تدبير الموارد البشرية والمادية؛ لتحقيق أهداف النسق، والتي تعمل على تأسيس العلاقات بين النسق وبيئته الخارجية، وبناءً على ما تقدم يُقصد به أنه الاستعداد والقدرة على التغير والتعامل مع الظروف الاجتماعية، والاستجابة لمستجدات الحياة الاجتماعية، وما تحفل به من متغيرات اجتماعية واقتصادية جديدة، والقدرة على التأقلم والتعايش مع هذه التغيرات (ليلة، ١٩٨١م: ٦٠٧).

إجرائيًّا يُقصد بمفهوم **(آليات التكيف)** الاستراتيجيات أو الأساليب الممكنة أو خُطة للفعل القائم على التفكير الواعي المنظم التي تحددها الشرائح الطبقية للتأقلم والتعايش مع غلاء المعيشة وضغوط الحياة اليومية، مِن خلال تحديد البدائل المناسبة وفقًا لقدراتهم، وتنظيمها وفقًا للعلاقة بين توقعاتهم وإمكانياتهم ومواردهم وكيفية المفاضلة بين اختياراتهم، وأهم الوسائل التي تستطيع من خلالها الشرائح الطبقية مواجهة الضغوط والتوترات وصور الحرمان المتعددة، وهم إمَّا أن يحاولوا ابتكار هذه الوسائل، وإمَّا أن يبحثوا عن تلك الوسائل التي ابتكرت فعلًا في مكان آخر، مثل: تغيير أسلوب الحياة ونوعيتها، زيادة عدد ساعات العمل الأساسي، والعمل الإضافي، وإعادة ترتيب الميزانية وتوزيعها، وخروج أحد أفراد الأسرة للعمل، والدخول في نظم ادخارية جديدة، مثل: الجمعيات، والقروض، والاستثمار، والأنشطة التجارية والمشروعات الصغيرة (المحلات وغيرها)، والاتجاه إلى التقنين والاستغناء وترتيب الأولويات. وتتضمن هذه الآليات

التخطيط والتقييم والإدارة التكيفية، وتحديد الاستراتيجيات، والعوامل التي تجعل من الصعب تخطيط الإجراءات التكيفية وتنفيذها، والعجز عن التخطيط المستقبلي.

٢) الشرائح الطبقية:

لغويًا يُعرف معجم المعاني الجامع مفهوم (الطبقة) بأنَّها "جماعة من الناس في زمن واحد أو أزمان مختلفة على مستوى واحد، كما تُشير إلى المرتبة أو المنزلة أو الدرجة".

اصطلاحًا صاغ **(دارندورف)** تعريفًا **للشريحة بأنَّها** "فئة من الأشخاص الذين يشغلون موقعًا مشتركًا على مقياس هرمي ذي خصائص محددة، مثل: الدخل والهيبة وأسلوب الحياة، وعلى ذلك، فإنَّ هذا المصطلح يُعد وصفيًّا خلافًا لمفهوم الطبقة الذي يُعد مفهومًا تحليليًّا" (التابعي، ٢٠١٢م: ٦٣).

كما أشارت بعض التعريفات **للطبقة إلى** أنَّها: "جماعة من الناس كبيرة العدد تتميز عن بعضها وفقًا لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي، وتبعًا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج، وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة، ووفقًا لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل؛ ومِن ثَمَّ وفقًا إلى نوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا؛ فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأُخريات وفقًا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع" (جاد، ١٩٩٣م: ٣٩-٤٠). وقدم **(لينين)** تعريفًا قياسيًّا لها بأنَّها: "جماعات من الناس تختلف عن بعضها من حيث الموقع الذي تحتله في نظام الإنتاج الاجتماعي، والعلاقة التي تربطها بوسائل الإنتاج، ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل" (سعيد، ١٩٨٧م: ١٢).

واعتمد **(فيبر)** في دراسته على معايير لتحديد الطبقة، وهي: الموقع الاقتصادي الذي يتضمن الثروة والممتلكات والدخل والمهنة، وطبقًا لذلك تكون المواقع الطبقية متباينة أكثر من ناحية حسب نوع الملكية التي يمكن استخدامها، ومِن ناحية أخرى وفقًا لنوع الخدمات التي يمكن تقديمها في السوق (Turner,1981: 180-190).

وفِي ضوء إشكاليات تحديد المفهوم ظهر الجدل النظري حول قياس الطبقة، أو الجدل حول فناء الطبقة، وخصوصًا ما حدده علم الاجتماع البريطاني، وأشار **(جينزبرج) إلى** أن داخل كل طبقة مساواة أساسية، تعلو على الفوارق الصغرى التي تنقسم إليها الطبقة، وأنَّ ثمة هوة بين

الطبقات لا يمكن التعبير عنها إلا بصعوبة. ويمكن النظر إلى علاقات المساواة أولًا من الناحية الموضوعية أي من وجهة نظر المشاهد الخارجي إذ تكون الطبقة قبل كل شيء طريقة في السلوك والكلام والملبس والتعليم وعادات التعامل الاجتماعي، إذ يتعامل الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة واحدة على قدم المساواة، ولكنّهم عندما يتصلون بأفراد بطبقات أخرى، فإنَّهم يتخذون طريقًا ينطوي على الاحترام من جهة والثقة بالنفس من جهة أخرى. أمَّا إذا تأملنا الفروق بين الطبقات من وجهة النظر الذاتية، فسوف نجدها ترتكز على الشعور بالمساواة بالنسبة إلى أفراد الطبقة، شعور بالنقص بالنظر إلى من هم أعلى، شعور بالرفعة بالنسبة إلى من هم أدنى (جينزبرج، ٢٠١٧م: ١٠١-١٠٢).

إجرائيًّا يُقصد بمفهوم (الشرائح الطبقية) فئات من الأسر الريفية أو جماعات يشغلون موقعًا مشتركًا داخل نمط محدد من العلاقات الاجتماعية وهي مواقع علائقية، ويمكن تصنيفهم إلى شريحة طبقية عُليا وشريحة طبقية متوسطة وشريحة طبقية دنيا، ويتوقف وجودها الموضوعي على إدراك كل فئة أو جماعة للمواقع التي يشغلونها ووعيهم بمصالحهم ووضعهم، وتضم كل فئة مجموعة متجانسة بعضها مع بعض إلى حد ما من الأسر الذين يعيشون أساسًا على دخول ثابتة أو شبه ثابتة، وفقًا لطبيعة عملهم، ولديهم نفس الخصائص المشتركة والمتقاربة سواء في (الحيازة والممتلكات والدخل والهيبة وأسلوب الحياة والمستوى التعليمي والمهني وخصائص المسكن واستخداماته). ومِن العوامل الأساسية للتفاوت الاجتماعي بين الشرائح الطبقية العامل الاقتصادي الذي يحدد نوع التعليم والمهنة والمركز الاجتماعي، وتختلف كل منها في آليات التكيف مع احتياجاتها من الغذاء والكساء والصحة والتعلم والمسكن، ويمكن تحديدها كالآتي:

١- **الشريحة الطبقية العليا:** من حيث الدخل تتصف تلك الجماعات بثبات دخولهم؛ نظرًا لاعتمادهم على المهنة في الأساس والممتلكات والحيازة، وهم من كبار الحائزين في القرية ويملكون وسائل الإنتاج، ومن حيث علاقات الاستغلال والسلطة لديهم الفاعلية السياسية من خلال بناء القوة وقدرتهم على التأثير داخل القرية، ولديهم درجة عالية من الاستقلال المادي، ويعتمدون على غيرهم لأداء الأعمال الرعائية بمقابل مادي، ممثلي هذه الشريحة يعملون في الأجهزة الإدارية، ويحوزون درجة من السلطة للمحافظة على أوضاعهم وتدعيم

آليات وجودهم، لديهم قدر عال من الثقة، تتضح في طريقة سلوكهم وكلامهم وملابسهم وتعليمهم وعاداتهم وتقاليدهم ونمطهم الاستهلاكي الممتد لنمطهم السكني، ولديهم خوف دائم من فقدان المكانة؛ لذلك لديهم رغبة دائمة للارتقاء، وتأكيد الذات.

٢- **الشريحة الطبقية الوسطي:** من حيث الدخل تتصف بثبات الدخل لأن غالبية هذه الشرائح من الموظفين بالقطاع الحكومي أو الخاص؛ لذلك يتصف دخلهم بالثبات، بجانب قيامهم بأنشطة اقتصادية أخرى إضافية بهدف زيادة دخولهم، وقد يلجأ بعض أفراد أسرهم للعمل بالقطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى عدم ثبات دخول البعض؛ نظرًا إلى عملهم في مشروعات خاصة وابتعادهم عن العمل الحكومي والزراعي لصالح أنشطة اقتصادية أخرى، أو من يعملون في الزراعة في أرضهم، كما تضم صغار المهنيين وصغار ومتوسطي الحيازة، الموظفون منهم لديهم أعمال أخرى ويتمتعون بحرية متوسطة في أداء أعمالهم، يحافظون على وضعهم ولديهم قدرات تنظيمية، حيث يلجأون لآليات تكيفية معينة ولديهم بحث دائم للتكيف مع الأوضاع الضاغطة لأنهم يكتسبون عاداتهم السلوكية من العائلات التي يولدون فيها، وممارساتهم لحفظ الفروق بينهم وإبقائهم على أوضاعهم أو التطلع للأفضل، شعورهم بالنقص بالنسبة إلى من هم أعلى منهم؛ لذلك يتمسكون بتعليم أبنائهم، وقدرتهم على الاستهلاك وينعكس ذلك على نمطهم السكني الذي قد يتشابه مع الشرائح العليا.

٣- **الشريحة الطبقية الدنيا:** تتصف بعدم ثبات الدخل ويتراوح دخلهم من (٣٠٠: ٦٠٠) جنيه، ويعملون باليومية، ممثلو الشرائح الطبقية الدنيا "العمال الزراعيون المنفصلون عن وسائل الإنتاج أو عمال باليومية سواء كانوا من العمال الزراعيين أو غير الزراعيين وهم معرضون للاستغلال"؛ نظرًا لطبيعة عملهم ويعملون في مواسم الزراعة وفي أعمال هامشية أخرى، وتعيش هذه الشريحة على المساعدات والاقتراض، وتسعى دائمًا إلى إشباع احتياجاتها الأساسية، ويظهر بها عمالة الأطفال والنساء، ويتضح ذلك من خلال وحداتهم السكنية، وعدم اتصالها بالمرافق والخدمات العامة، وضيق المسكن وتلوث البيئة والاستخدام المتعدد للحجرة الواحدة، وانخفاض الدخل، وحجم الأسرة، والأمية.

خامسًا- التُراث البحثي:

١) البنية الطبقية في الريف:

كشفت مراجعة التراث البحثي عن وجود زخم هائل للدراسات التي ركَّزت على دراسة الطبقة في الريف، وجاءت كتابات (جمال حسنين) لتقديم رؤية مبنية على الفكر الماركسي على مرحلتين: **أوَّلهما:** ركزت على الملامح العامة لظاهرة التحديث، وما طرأ على الخريطة الطبقية منذ (١٩٥٢: ١٩٧٠م) التي أكدت اختفاء طبقات وظهور أخرى، **وثانيهما:** توصلت إلى تضاعف نمو الطبقة الوسطى، حيث قُسمت الطبقات إلى كبار ملاك الأراضي الزراعية، والفلاحين، والفلاحين المتوسطين، والفلاحين الفقراء، والأغنياء، والعمال الزراعيين، واستكمل خلال دراسته عام ١٩٧٨م رصد أهم التغيرات.

كما بينت دراسة (حجازي، ١٩٧٥م) التي طُبقت في قريتي الدلاتين وكمشيش في محافظة المنوفية أن الأساس الاقتصادي هو المحور الأساس في تكوين الطبقات في الريف، وأنَّ للتعليم دورًا في تشكيل الوعي الاجتماعي، وانطلقت دراسة (بيندر، ١٩٧٨م) من فرضية مفادها أن الطبقة الوسطى الريفية استطاعت أن تحظى بدعم الجماهير المصرية، وتوصل إلى أن العائلات تؤدي الدور المهيمن في الحياة السياسية لمعظم قرى الريف، وتطرقت دراسة (زايد، ١٩٨١م) إلى التركيز على البناء السياسي في الريف المصري، وتوصل إلى أن الفترة من قبل عام ١٩٥٢م ظهرت صفوة المثقفين التي تنتمي بأصولها إلى الطبقة الوسطى، وبعد عام ١٩٥٢ مثلت الصفوة المتجددة العمود الفقري للبناء السياسي، وجاءت دراسة (طولان، ١٩٩٣م) لاستعراض التغير في الأنساق السياسية والاقتصادية لبناء القرية في الفترة ما بين (١٩٧٠: ١٩٨٠م) في ضوء التعددية والماركسية والتبعية والخصوصية التاريخية لقضية التخلف في القرية.

كما انطلقت دراسة (جابر، ١٩٩٨م) من نظرية المواقع الطبقية التي أكدت أنَّ الأفراد المنتمين إلى الشرائح الريفية من صغار الحائزين والموظفين، يشغلون أوضاعًا طبقية متنوعة داخل شبكة علاقات الإنتاج، واتسمت أوضاعهم بالتناقض في قرية الريانة بمحافظة قنا، وتوصلت إلى أن الهجرة خلقت شرائح جديدة في الريف؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع حجم البرجوازية الريفية، وتوصلت دراسة (حمادة، ٢٠٠٣م) إلى التغيرات التي طرأت على تركيب

الطبقة الوسطى تاريخيًّا في قرية بطباط الجبل محافظة المنيا، والتغير في خصائص شرائح الطبقة الريفية.

٢) التغيرات التي طرأت على الريف:

هناك جملة من الدراسات التي ركزت على الحياة الاجتماعية للمجتمع الريفي تطرقت خلالها إلى ملامح التغير الاجتماعي، وأثر إتاحة التعليم على التغير، والفروق الريفية الحضرية، والثقافة السياسية للفلاحين، والبناء الطبقي، وأوضاع المرأة الريفية، وأيديولوجيا التنمية الريفية مع اختلاف المنهجية المُتبعة (محمود، ١٩٧٢م)، (أحمد، ١٩٨٧م)، (سليمان، ٢٠٠٠م).

كما تطرّقت دراسات أخرى إلى تحديد أثر تلوث الموارد البيئية الزراعية التي تقوم عليها اقتصاديات القطاع الزراعي، وخَلصت إلى تأكيد تلوث الموارد البيئية على صحة السكان وإنتاجية العامل الزراعي والخدمات الصحية والعلاجية. ومن ناحية أخرى ركزت بعض الدراسات على المسكن الريفي، وبينت تعدُّد مظاهر التلوث المادية والاجتماعية، من تلوث هوائي يرجع إلى سوء التهوية وضيق الحيز المكاني والاختلاط (عبد الفتاح، ٢٠٠٦م)، (عبد اللطيف، ٢٠٠٤م).

كما بينت دراسة (عبد الجواد، ٢٠٠٦م) أنَّ حيازة الأرض الزراعية لم تعد هي المعيار الوحيد للتدرج الطبقي في الريف، وأن أي تحليل للريف يُستحسن أن يبدأ بالأرض واستخدامها وتوزيعها؛ لذلك تعتمد الدراسة الراهنة على المهنة والتعليم وحجم الأسرة والحيازة، والنمط المحصولي، ونمط العمالة، والميكنة الزراعية.

ومن زاوية أخرى، كشفت بعض الدراسات عن جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع الزراعي في ريف الوجه البحري والقبلي. وبينت النتائج أن المرأة الريفية هي الأكثر احتياجًا لفرص العمل ولديها القدرة على التأقلم مع ضغوط العمل لسد فجوة الاحتياج، بالإضافة إلى تحديد بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية من خلال الكشف عن دور المرأة في التنمية، وتوصلت إلى وجود مشكلات متعددة تحول دون مشاركتها (أبو زيد، ٢٠١٤م)، (عبد الوهاب، ٢٠١٨م)، (الحفني، ٢٠٢١م).

وتطرقت دراسة (حسين، ٢٠١٥م) إلى التعرُّف على دور المتعلمين في داخل قرية مازورة بمحافظة بني سويف، وبينت النتائج وجود دور إيجابي للمتعلمين تمثل في استحداث أساليب فعالة لإحداث التغيير داخل القرية. بينما تطرقت دراسة (مهران، ٢٠٢٣) إلى إسهامات مبادرة

حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجًا بقرية أم دومة بمحافظة سوهاج، وجرى التوصُّل إلى تصور تخطيطي مقترح يمكن من خلاله تفعيل هذه الإسهامات في تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجًا.

٣) آليات التكيف في الريف:

بينت نتائج الدراسات أن كثيرًا ما يلجأ الفقراء إلى مواجهة أحوالهم المعيشية غير المستقرة بالسعي بتنوع مصادر دخلهم من خلال التحاقهم بالعمل الحرفي، أو التعايش مع هذا الوسط المعيشي من خلال التركيز على ديناميات التكيف (الهادي، ٢٠٠٩م)، (قاسم، ٢٠٠١م).

كما أكدت نتائج الدراسات أنَّ لكل مجتمع خصوصيته، ويأتي في هذا الإطار دراسة (الزقوزي، ٢٠٠٨م)، (كيطان، ٢٠١٣م).

حاولت الأولى الكشف عن واقع تكيف الفقراء في ليبيا وطرابلس والعراق، أمَّا الثانية فأضافت صورة عن واقع العراقيين من أهالي مدينة الديوانية في ظل سياسات الإصلاح التي يشهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وكيفية تعايش الفقراء في ظل الظروف الاقتصادية المتدنية على حل مشكلات إشباع حاجاتهم الأساسية، من خلال البحث عن بدائل ثقافية من أجل التكيف.

ومن زاوية أخرى طرحت بعض الدراسات التي ركزت على تكيف الطبقة الوسطى في الريف آليات معينة، مثل: تنوع استراتيجيات الدخل ومصادره، بجانب عمل النساء أو الأطفال، والأعمال غير المشروعة، وتحديد الأولويات، وتخفيض الإنفاق، وتغيير النمط المعيشي والأسري، كما أشارت إلى أهم تداعيات إفقارها التي تحددت في انشغالها بهمومها؛ مما جعلها غير قادرة على أداء دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي (أحمد، ٢٠١١م)، (عمارة، ٢٠١٥م). وأضافت أخرى الاقتراض والمساعدات والمجاملات والرهن والجمعيات وتأجيل الزواج ومنع الأبناء من التعليم وعمالة الأطفال والادخار والتسول والانحراف (Corbett,1988)، (Lokshin & Yemtsov, 2001)، (Kao,2017).

ومن زاوية أخرى حاولت دراسة (شكري،١٩٩٥م) تقديم صورة عن واقع الفقراء في الثمانينيات من القرن العشرين في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي، وكيفية مواجهة الفقراء لمشكلاتهم وإشباعهم لحاجاتهم الأساسية، من خلال تحديد البدائل الثقافية من أجل التكيف مع

ظروف واقعهم؛ لأن الفقر يُعد من المكونات الأساسية للبناء الطبقي المصري والذي تأقلم مع الثقافة المصرية بالتراث الشعبي، حيث قدمت الدراسة ديناميات التكيف مع الدخل وبنود الإنفاق على السكن والغذاء والتعليم والملابس والصحة والترفيه، وكيفية التكيف على مستوى الفرد ومستوى الجماعة الأولية ومستوى المجتمع المحلي، وذلك من خلال الوقوف على شكل الأسرة، وتحديد دور المرأة في التكيف مع الفقر، والثقافة كميكانيزمات للتكيف بين متصل الامتثال والانحراف.

تحديد وضع الدراسة الراهنة:

حاولت الدراسة تقديم لمحة عن التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي وبنائه الاجتماعي؛ نظرًا لأن فهم البناء الريفي وخصوصيته الاجتماعية والثقافية والتاريخية يُعد مطلبًا أساسيًّا؛ للوقوف على بعض الدراسات المرتبطة بالموضوع لتحديد موقع هذه الدراسة بالنسبة إلى الدراسات الأخرى، ونستشف من العرض السابق أنَّ هناك زخمًا هائلًا من الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة، ولكن تتقاطع نتائج تلك الدراسات مع الدراسة الراهنة، ويمكن تحديد أهم الفجوات التي نتجت عن رصد بعض الدراسات العربية والأجنبية، فقد ظهرت **الفجوة النظرية والمعرفية** مِن خلال التطرق إلى توليفة نظرية مغايرة تتضمن مزيجًا من المقولات والمداخل النظرية، بجانب **الفجوة المكانية** التي أثبتت تنوع التوزيع الجغرافي لدراسة الطبقات وآليات التكيف، ولكن ثمة ثغرة مكانية يمكن استكمالها من خلال تطرق الدراسة الرَّاهنة إلى التطبيق في (قرية كفر العيص). وأخيرًا الفجوة المنهجية التي بينت تنوع الأدوات والمناهج المستخدمة التي تراوحت ما بين المنهج الوصفي والأنثروبولوجي، والبعض الآخر دمج بين الأسلوب الكمي والكيفي؛ الأمر الذي أدى إلى اعتماد الدراسة الراهنة على المنهج الأنثروبولوجي بأدواته المختلفة، بالإضافة إلى الاعتماد على الحلقات النقاشية البؤرية.

سادسًا- الإجراءات المنهجية:

(٦-١): نوع الدّراسة ومنهجها:

تُعد هذه الدراسة **(أنثروبولوجية)**، وتعتمد على المنهجين الوصفي التحليلي، والأنثروبولوجي، أمَّا عن الطريقة العامة للدراسة فهي تعتمد على طريقة دراسة الحالة، من خلال سحب عينة عمدية.

(٦-٢): أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة بوصفها أداة رئيسة، وطُبقت أداة المقابلة على عينة مكونة من (١٦) أسرة، روعي فيهم الخصائص الاجتماعية العامة لكل شريحة طبقية، وتم الاستناد إلى الإخباريين لتحديد العائلات الممثلة لكل شريحة طبقية، إضافة إلى المقابلات الأولية في أثناء الدراسة الاستطلاعية، ورُوعي التباين من خلال البعد العمري والجيلي والتعليمي والمهني والنوعي والحيازي، وحجم الأسرة، والدخل ومصادره، وتنوع قطاعات العمل، وأنماط الإنفاق والاستهلاك، والظروف السكنية، وأهم المرافق الموجودة بالمسكن، ووفقًا إلى المحددات السابقة قُسمت الشرائح الطبقية إلى ثلاث شرائح اجتماعية، هي الشريحة الطبقية العليا، والشريحة الطبقية الوسطى، والشريحة الطبقية الدنيا؛ وذلك لتسهيل تحليل النتائج، وتضمن دليل العمل الميداني القضايا التالية: **أولًا**-البيانات الأساسية، **ثانيًا**-أهم صور الحرمان التي تتعرض لها الأسر، **ثالثًا**-الضغوط والأعباء الحياتية (أسبابها وتأثيراتها)، **رابعًا**-القدرة التكيفية للصور وكيفية صمودها، **خامسًا**-التخطيط المستقبلي.

واستعانت الدراسة بأداة الملاحظة، وجرى توظيفها في رصد الممارسات اليومية وكيفية التفاعل بين الأفراد داخل المسكن وخارجه، وتغيير نمط الحياة وأسلوبها، وروعي تنظيم ذلك من خلال دليل، هذا بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة من خلال الاندماج في بعض الأنشطة والممارسات اليومية والمناسبات.

أمَّا الإخباريون فجرى الاستعانة بهم بدءًا من الدراسة الاستطلاعية لتسهيل الدخول وعملية المعايشة، وانتهاءً بالدراسة الميدانية؛ وذلك لمدها بالمعلومات وتقديم تصنيف بالعائلات وترتيبهم طبقيًّا، وفقًا إلى شرائح عليا ووسطي ودنيا، وللتحقق من صدق البيانات، وبلغ عددهم (٤) مع مراعاة التباين في (العمر والمهنة والتعليم). **ويمكن تحديد بطاقة تعريف بكل إخباري في جدول رقم (١)، كالآتي:**

جدول رقم (١)

م	النوع	السن	الحالة التعليمية	المهنة	محل الإقامة
١	ذكر	٦٥	يقرأ ويكتب	على المعاش	داخل القرية
٢	ذكر	٣٤	دبلوم	سائق/ عامل زراعي	
٣	أنثى	٣٢	كلية الآداب	لا تعمل	
٤	أنثى	٦٠	كلية تجارة	على المعاش	التوفيقية

بالإضافة إلى (الحلقات النقاشية البؤرية) التي أُجريت على (٥) مشاركات، روعي التجانس في (المستوى التعليمي والاجتماعي والمهني والعمر والنوع) بينهم، وحرصت الباحثة على وجود سمة مشتركة بين المشاركات في هذه المقابلة، أولها ارتباطهم بالموضوع، وتقارب المستوى التعليمي، وقد دارت المناقشة لمدة ساعتين وانصب الموضوع على (غلاء المعيشة وآليات التكيف)؛ لأنَّ هذا الأسلوب يُتيح الفرصة للأفراد في اكتشاف خبرات الآخرين وآرائهم وتصوراتهم. حيث لعبت تعبيرات الوجه، وحركة اليد، ونبرة الصوت وتغيرها في أثناء الحديث دورًا مهمًا في التعبير عن تأثير ارتفاع الأسعار على الأسرة.

وقد رُوعي من يمسك زمام الحديث، وكيفية تطور الحوار، واللُّغة؛ وذلك بعد تحديد دعوة للمشاركات، واختير المكان الملائم للجميع، لإجراء المقابلة وجهًا لوجه، وحرصت الباحثة على تفاعل جميع المشاركات، من خلال الدليل الذي تضمن أسئلة محفزة، بدأ بسؤال تمهيدي منذ بداية الجلسة، مرورًا بمنتصفها، وأخيرًا نهاية الجلسة وتقديم الشكر لجميع المشاركات، **ويمكن تحديد بياناتهم في جدول رقم (٢)، كالتالي:**

جدول رقم (٢)

م	النوع	السن	الحالة التعليمية	المهنة	محل الإقامة
١	أنثى	٣٧	تعليم متوسط	ربة منزل	داخل القرية
٢	أنثى	٣٥	تعليم متوسط	ربة منزل	
٣	أنثى	٣٥	تعليم متوسط	ربة منزل	
٤	أنثى	٣٢	تعليم متوسط	ربة منزل	
٥	أنثى	٣٦	تعليم متوسط	ربة منزل	

بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب الحكي الذى اعتمدت عليه النساء والفتيات في التجمعات والمناسبات ومُحاولاتهن أن يظهروا التمدين والتخلص من الفروق الريفية الحضرية من خلال استعراض كل جديد لديهن من ملابس وإكسسوارات وحلي، ونقلت الكلمات مجموعة من المعاني والتصورات، هذا بالإضافة إلى تحليل البيانات الثانوية الصادرة عن مركز التعبئة والإحصاء ووزارة التخطيط.

(٦-٣): مجتمع الدراسة:

طُبقت هذه الدراسة الميدانية في قرية (كفر العيص) بمحافظة البحيرة، حتى تُسهل معايشتها لفترات متنوعة، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة، وتنوع الملكية ومصادرها، التوزيع المكاني للخدمات داخل القرية، مدى التجانس بين أوضاع الأسر الريفية في كل شريحة طبقية.

خريطة رقم (١) توضح (قرية كفر العيص)

(**المصدر**: https: //www.google.com/maps/place)

(٦-٤): عينة الدراسة:

اختيار عينة عمدية من الشرائح الطبقية في ضوء عدد من المؤشرات، وهِي: النوع والعمر والمهنة والدخل والممتلكات (ملكية الأراضي والعقارات والمحلات والأنشطة التجارية، ونوع السكن وطبيعته).

أ) خصائص المشاركين في الدراسة الكيفية:

جدول رقم (٣) يوضح خصائص المشاركين في الدراسة الكيفية

	م	النوع	العمر	الحالة الاجتماعية	حجم الأسرة	تعليم الزوج	تعليم الزوجة	تعليم الأبناء	مهنة الزوج	مهنة الزوجة	مهنة الأبناء
الشريحة الطبقية العليا	١	ذكر	٤٥	مطلق	٦	دكتوراه	–	إعدادي	موظف في الوزارة + لديه حيازة زراعية+ ممتلكات أخرى	–	لا يعمل
	٢	أنثى	٣٥	متزوجة	٣	كلية حقوق	كلية حقوق	–	محامي	موظفة	–
	٣	أنثى	٥١	متزوجة	٥	هندسة	حقوق	جامعيين	موظف حكومي+ لديهم ممتلكات خاصة	لا تعمل	٢ يعمل
	٤	أنثى	٣٢	مطلقة	٣	–	آداب علم نفس	في الابتدائي	–	دكتورة جامعية+ لديها حيازة	لا يعمل
	٥	أنثى	٥٦	متزوجة	٥	هندسة	كلية حقوق	صيدلة	مهندس+ لديه أعمال خاصة+ لديه حيازة زراعية وممتلكات	موظفة في الضرائب	يمتلك صيدلية
الشريحة الطبقية الوسطى	٦	أنثى	٣٦	متزوجة	٤	ليسانس آداب	ليسانس آداب	ابتدائي+ إعدادي	مدرس + مشروع سنتر للدروس	مساعد مدرس في سنتر	لا يعمل
	٧	أنثى	٤٠	متزوجة	٧	كلية تجارة	تعليم متوسط	٣ ابتدائي	موظف في جامعة	مدرسة	لا يعمل
	٨	ذكر	٤٨	متزوج	٦	بكالوريوس تجارة	كلية تربية	بنت في كلية إعلام وولد في إعدادي وبنت في حضانة	مدرس+ كهربائي	مدرسة	لا يعمل
	٩	أنثى	٦٧	أرملة	٨	كلية تجارة	دبلوم	–	–	على المعاش كانت موظفة	يعملون في وظائف حكومية ولديهم عمل خاص

	م	النوع	العمر	الحالة الاجتماعية	حجم الأسرة	تعليم الزوج	تعليم الزوجة	تعليم الأبناء	مهنة الزوج	مهنة الزوجة	مهنة الأبناء
	١٠	أنثى	٣٤	متزوجة	٥	ليسانس آداب وتربية	ليسانس آداب وتربية	٣ في المرحلة الابتدائية	مدرس دروس خصوصية + عنده ارض زراعية	دروس خصوصية فقط	لا يعمل
الشريحة الطبقية الدنيا	١١	ذكر	٣٧	متزوج	٦	دبلوم تجارة	دبلوم تجارة	إعدادي	أرزقي+ عامل زراعي	لا تعمل	لا يعمل
	١٢	أنثى	٣٤	متزوجة	٧	دبلوم	دبلوم	إعدادي+ ابتدائي	عامل زراعي + سائق عند الضرورة على عربية	لا تعمل	لا يعمل
	١٣	ذكر	٦٥	متزوج	٧	أمي	أمي	تعليم متوسط	سائق	لا تعمل	لا تعمل
	١٤	أنثى	٣٤	متزوجة	٥	دبلوم	معهد	إعدادي+ ابتدائي	سائق	عاملة زراعية	لا يعمل
	١٥	أنثى	٤٠	متزوجة	٥	دبلوم متوسط	دبلوم متوسط	٣ إعدادي+ ٦ ابتدائي	أرزقي+ عامل باليومية	صاحبة مشروع صغير	لا يعمل
	١٦	ذكر	٦٥	متزوج	٥	دبلوم صنايع	يقرأ ويكتب	دبلوم تجارة	أرزقي+ صنايعي وصاحب محل	لا تعمل	يعملون مع الأب

(٦-٥): المدى الزمني للدراسة الميدانية:

استغرقت الدراسة الميدانية ستة أشهر بدءًا من (مارس٢٠٢٣م: سبتمبر٢٠٢٣م)، وأجريت على مرحلتين، بدأت بإجراء الدراسة الاستطلاعية في (يناير٢٠٢٣)، وكانت طريقة الدراسة من خلال إجراء مقابلات أولية، بالإضافة إلى مقابلة بؤرية للتعرف على مجتمع الدراسة، هذا بالإضافة إلى تردد الباحثة على القرية لحضور مناسبات متعددة، أمَّا المرحلة الثانية فكانت لجمع البيانات الكيفية من خلال دليل العمل الميداني وأدوات الدراسة.

(٦-٦): أساليب التحليل والتفسير:

اعُتمد على الأسلوب الكيفي في تحليل البيانات وتفسيرها.

سابعًا: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

(٧-١): التحوّلات البنائية والمعاصرة التي طرأت على (مجتمع الدراسة):

١) وصف مجتمع الدراسة:

يمثل (مجتمع الدراسة) نموذجًا لنمط مُعين من المجتمعات يختلف في خصائصه عن غيره من القرى الأخرى المجاورة، فلكل مجتمع شكله وخصائصه وبناؤه الاجتماعي وشبكة علاقاته الاجتماعية التي لها طابعها الذي يميزها عن القرى المجاورة، فالمجتمع الريفي يتكون من مجموعة من الأنساق مثل النسق (الاقتصادي والقرابي والثقافي والسياسي والقيمي والإيكولوجي). ولكل نسق وظيفته التي لا يؤديها بمنأى عن الأنساق الأخرى، ويعني ذلك أنَّه ليس منعزلًا وسكانه لا ينفصلون عن الحضر، ومع تراجع مهنة الزراعة بدأت المساكن تجور على الأراضي المحيطة، ويُقصد بهذه التحولات التغيرات خلال فترة زمنية معينة بما يؤثر على النظم الموجودة في القرية، ويُمتد هذا إلى التغيرات التي تطرأ على السلوك والأفكار والمعتقدات والقيم والمعايير الحاكمة داخل القرية، والتغير هنا إراديًّا بفعل قبول الشرائح الطبقية له ويساعدون في تناقله بين الأجيال وقبوله، ويتجسد ذلك في ممارساتهم اليومية، ويمكن تفسير ذلك من خلال مفهوم تحديد الهوية الذاتية الذي جلبته الحداثة، وتجسد بدوره في عضوية الشرائح الطبقية والحديثة، لتجعل الفرد يسعى باستمرار للوصول إلى عضوية تلك الشرائح الحديثة العليا، ليكون المقابل أن تُجدد

عضويته باستمرار، وأن تتجسد في ممارساته الحياتية، ويعنى ذلك أن الذي يملك مواردًا أقل لا يكون لديه القدرة على الاختيار لذلك يضطرون للانضمام للفعل الجمعي، وينجرفون إلى تقليد الأنماط الاجتماعية ونماذج السلوك الحديثة السائدة.

حيث لاحظت الباحثة مدى التباين في التوزيع الجغرافي من خلال مساحات الشوارع المحيطة بالقرية. وهي شوارع وحارات غير مرصوفة امتزجت بالتراب، ولا يوجد موقف رسمي لأهل القرية، وظهر التباين في الممارسات الطبقية لبعض الأسر وحرصهم على نظافة القرية، والمقصود هنا الأنشطة التي ينخرط فيها الأفراد، بينما أظهر البعض عكس ذلك؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار الذباب الذي يلتف حول الفضلات والمياه الراكدة، هذا بالإضافة إلى جلوس بعض النساء أمام البيوت لمشاهدة المارة وتبادل الحديث، على الرغم من أنَّ معظم المساكن أبوابها مغلقة، ويوجد لدى بعضها (سلالم أو درجة أو ثلاث درجات) للصعود عليها.

ويوجد للقرية ثلاثة مداخل رئيسة، الأول– مدخل المزلقان الأول، الثاني– مدخل المزلقان الثاني؛ وذلك لأنَّها بالقرب من السكة الحديدية لذا انتشرت الحوادث سواء في عبور المزلقان أو حوادث السيارات، وأخيرًا مدخل رئيس يُعرف بشارع البترول، هذا بالإضافة إلى وجود وحدة صحية واحدة تشتمل على (عيادة طب الأسرة، وأسنان، وصيدلية، وتمريض، وطوارئ، ومعمل، وملفات، وتطعيمات، ومكتب صحة، وتنظيم الأسرة، ومتابعة حمل، ومكافحة عدوى، وتثقيف صحي)، ومعمل تحاليل، وعيادات، لكن لوحظ عدم وجود مستشفى داخل القرية، ويوجد أيضًا عدة صيدليات داخل القرية أو بالقرب من المحطة.

وانتشرت في بعض المناطق داخل القرية المحلات والمعارض التجارية التي تُعد بمثابة نقلة نوعية لما توفره من مستلزمات ضرورية يحقق العائد الاجتماعي والاقتصادي، وأيضًا وجودها بهدف الربح لحسن إدارتها وعدم تعددها حيث كان الأهالي يضطرون إلى الذهاب إلى المحطة لشراء مستلزماتهم مما يوفر الوقت والجهد، هذا بالإضافة إلى وجود سوق يومي في قلب البلد (بجوار الحنفية) وهو مكان حيوي تتجمع فيه البائعات من مختلف القرى المجاورة لبيع المنتجات الغذائية، بجانب وجود فرن بلدي وآخر أفرنجي، وجمعية زراعية، ومطحن تم إغلاقه نظرًا لعدم وجود (الغلال) اللازمة. ومن أهم معالمها مدرسة، ومركز شباب كفر العيص. بالإضافة إلى وجود المطاعم، والسوبر ماركت مع وجود محلات البقالة بصورتها القديمة، والمقاهي التي تُعد بمثابة مكان فعال لقضاء وقت الفراغ من ناحية، وطرح فرص العمل والمعاملات التجارية من

ناحية أخرى، ويتردد عليها فئات عمرية متعددة، ولكن الأغلبية منهم من الشباب، بعضهم يرتدون الملابس العادية والبعض الآخر بالجلباب، كما يلاحظ عدم التجانس بين المترددين عليها إلا أنَّ أكثرهم من فئة الأرزقية والعمال المنفصلين عن وسائل الإنتاج أو المشتغلين بغير الزراعة، وهم من ممثلي الشريحة الطبقية الدنيا، بالإضافة إلى الأقلية منهم يجلسون بهدف العمل، وهم من ممثلي الشريحة الطبقية الوسطى.

كما اتسمت الشرائح الطبقية بالاستقرار النسبي في مجتمع الدراسة، وظهرت بعض الأسر الريفية التي تُمثل شرائح متجانسة، وبين الاستقصاء مدى التعاون والتضامن الذي كان سائدًا في الماضي، وهو ما أكد عليه الإخباري رقم (١)، ولكن تبدلت الأمور مع تزايد ضغوط وتوترات الحياة وزيادة متطلبات المعيشة، وزيادة معدلات الهجرة سواء للداخل أو الخارج، فأصبحت المجتمعات الريفية مجتمعات طاردة. كما أن للهجرة بصماتها على البناء الاجتماعي الريفي؛ الأمر الذي ساعد في تغير أسلوب الحياة، هذا فضلًا عن التغيرات التي حدثت في البنية التحتية، وتوصيل شبكات المياه في مساكن القرية مباشرة، من خلال المواتير، والمواسير، وأيضًا توصيل الكهرباء، وتطور الوضع الآن إلى استخدام الكارت الشاحن بدلًا من العداد التقليدي، الذي تصاعدت شكاوى الأهالي منه، واشترى الأهالي قطعة أرض وسلموها إلى الهيئة لإنشاء محطة صرف صحي، ولكن لم يبدأ العمل بها حتى الآن، كما يُعاني أهل القرية من زيادة حوادث الطريق الزراعي، وتردي جميع الخدمات في القرية، ويرون أنَّه ما زال ينقصها الكثير من الخدمات.

وتؤكد معظم آراء المشاركين بالدراسة الميدانية عدم وجود فروق بين الريف والحضر، وفي هذا السياق أضاف أحد المشاركين قائلًا: "***دلوقت مفيش ريف وحضر إحنا بقينا أحسن من اللي عايشين في المدينة الأجهزة والعفش والفرش والإنترنت، دلوقت اللي عنده أرض بيروح بالعربية ويجيبوا عمالة في الأرض، كان الأول آه الفلاح شايل الطين في عز الشتا والمطر دلوقت مفيش الكلام ده في مكن وغيره سهل بس صدقيني مفيش حاجة عادت جايبة همها زي الأول في الغلا ده، الأول الفلاح كان يصحى يشق النهار وينام بدري ويصحى من الفجر، ماعدناش كده كله اتغير وبقينا نسهر وده بسبب الإنترنت والمقاهي***". واستكمل المشارك رقم (١) حديثه للتأكيد على تغير أسلوب الحياة قائلًا: "***الشغلانة البدرية منسية، آه أوقات بنسهر لكن كان معروف الصحيان بدري في الفلاحين بس مفيش دلوقت فلاح وبندر كلنا بقينا في قالب واحد، بالعكس حالنا أحسن، أنا لما برجع من السفر مبستناش أغير هدومي وأروح أرضي وعمري ما أفرط في الأرض لأنها هي إرث العيلة وهيبتها***" ؛ ليؤكد ذلك الوعي الذاتي وتقدير الذات لدى الشرائح الطبقية العليا والوسطى من ناحية،

وتقدير قيمة الأرض من ناحية أخرى؛ وذلك على الرغم من تأكيد نتائج الدراسات السابقة على التغير في خصائص الشرائح الطبقية الريفية، فإنّه ما زالت بعض الشرائح متمسكة ببعض خصائصها وثقافتها، فالشرائح الطبقية تختلف من حيث نطاق الهوية وسهولة اختيارها؛ وذلك وفقًا إلى تأكيد "**باومان**" على التغيرات التي تنهض على فكرة السرعة القابلة للتحول والتبدل عبر الزمان والمكان، ليصبح المجتمع بلا حدود مكانية وزمانية.

٢) الخصائص العامة للشرائح الطبقية:

أ- التوزيع السكني للشرائح الطبقية:

يسكن أغلب سكان القرية في مساكن مستقلة، بينما يعيش بعض الأسر في مساكن مشتركة، ويعكس التوزيع السكني التركيب الطبقي، الذي يتحدد من خلاله عدد من العائلات لا تتعدى (١٩) عائلة، منها بعض العائلات التي تُشكل أكثر من نصف القرية، ويمكن تحديدهم كالآتي: عائلة "القُدمي، الصباغين، نصار، عمارة، عرقات، دوالي، حمادة، محجوب، غابينا، الوزان عبد الباقي، حمودة، شُحبار، الشوربجي، القاضي، البكري، الشاذلي".

هذا بالإضافة إلى أنَّه يمكن تحديد قوة هذه العائلات طبقًا لعددها، وحجم الأسرة، وحيازتها للأراضي الزراعية وغير الزراعية، إلى جانب محددات أخرى، مثل: التعليم والمهنة، وتتحدد قوة دعائم العائلة وانتمائها الطبقي وفقًا للمصادر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتحدد الصراع والمنافسة بين العائلات لتحقيق رموز القوة للاستحواذ على الزعامة والتواجد خلال المجالس العرفية، إذ يؤكد المشارك رقم (٣) قائلًا: ***"يعني كان الأول فيه زي المجالس العرفية حاجة اسمها قعدة العرب، وكان في عائلات معينة بترفض تقعد فيها عشان ميتحكمش عليهم فيها، وتتهز هيبتهم يعني مثلًا لما حدث نزاع بين عائلتين كبار طلبت العيلة الأولى يقعدوا في ميعاد لكن رفض كبير العيلة التانية وقال هنحلها ودي، ماعدناش عندنا النظام ده الدنيا اتغيرت، قليل أووي اللي بيمشي به"***.

وتتوزع العائلات التي تنتمي إلى الشريحة الطبقية المتوسطة على جميع أجزاء القرية، بينما تتركز الشريحة الطبقية العليا على الأطراف لتمتلك مساحات واسعة تتميز بالهواء والشمس، وتهتم بالشكل الخارجي والطراز المعماري الذي يؤشر عن الوضع الطبقي، ويتجلى ذلك في تغير أنماط سلوك الشريحة الطبقية العليا التي ارتبطت بالتغيرات التكنولوجية والثقافية؛ بما ينعكس على ثقافة هذه الشرائح، وأضاف المشارك رقم (٥) ***"أنت أول لما تنزل هتلاقي العائلات العليا معروفة وحتى من***

عربياتها المركونة، ومن شكل البيت اللي له طراز خاص". ويعني ذلك تميز المسكن الريفي للشريحة الطبقية العليا بالاستقلالية والخصوصية.

ومن زاوية أخرى، تسعى الأسر التي تنتمي إلى الشريحة الطبقية المتوسطة، والتي تحددت من خلال متغيرين واضحين، ألا وهما: المهنة، التعليم، والتي يمكن أن نطلق عليها طبقة الموظفين الحكوميين إلى تغيير النمط السكني حتى على حساب المستوى الاقتصادي. حيث لجأت بعض الأسر الريفية إلى البناء بالتقسيط ليؤدي المكان دورًا في تحديد الوضع الطبقي، ومواكبة للتغيرات داخل القرية، ويمكن تفسير ذلك أنه وفقًا للتغيرات التي أشار إليها "**باومان**" في مرحلة الحداثة السائلة إذ أصبحت الطبقة أكثر ارتباطًا بالاستهلاك، ومن هنا لن تستطيع الشريحة الدنيا تحقيق ذلك والارتقاء بوضعهم الطبقي؛ ومن ثَمَّ ستتدهور أوضاعهم وستشعر بالدونية مقارنة بأحوال غيرها.

أمَّا المباني السكنية للشريحة الطبقية الدنيا فقد أعلنت عن وجودها في المناطق الضيقة من القرية في الحارات التي تفتقد إلى مؤشرات الصحة والوضع الخدمي بها والظروف البيئية المناسبة، وهي عبارة عن أزقة ومبانٍ متهالكة يغلب عليها الظلام، ولا تدخلها الشمس، وقد شبهها بعض سكان القرية بالمقابر، حيث يتجسد بها الفقر بكل صوره وينتشر بها الحشرات الزاحفة.

على أيّ حال اختلف تصميم المنزل من وحدة إلى أخرى، واتسمت منازل الشرائح الطبقية العليا والوسطى بالاتساع والعلو وارتفاع السكن والأسقف، فهي ذات طراز معماري مختلف، واتسمت من الداخل بوجود المفارش والأثاث، والأجهزة الكمالية لتصبح امتثالًا بسلوك الحضر، وخصوصًا أن هذه الأسر زوجت أبناءها في محافظات أخرى؛ لينعكس ذلك على أوضاعهم المعيشية.

كما لاحظت الباحثة وجود نمط خاص بكل طبقة في استغلال الحيز المكاني، هذا بالإضافة إلى وجود ملحق للدار له باب مستقل بالنسبة إلى الشريحة الطبقية العليا، وهو مكان مخصص للأنشطة المنزلية، مثل: إعداد الخبز، كما يوجد حجرة مخصصة للمعدات الزراعية وأخرى للماشية إن وجدت، بالإضافة إلى حجرة لمنتجات الألبان، ولكن ظهر نمط مغاير للشرائح الطبقية الوسطى والدنيا التي اتضح اختلاط الأنشطة داخل سكنها؛ نظرًا إلى ضيق المساحة مقارنة بالشرائح الطبقية العليا، قِسْ على ذلك وجود جراج للسيارات الفارهة لهذه الشرائح.

واستنادًا إلى ذلك، يتضح أن الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا شهدت نوعًا من التداخل في استخدام الحيز المكاني، وافتقدت إلى الخصوصية، وأظهرت تداخل الوظائف والاستخدامات، هذا بالإضافة إلى وجود شقة للأبناء المتزوجين، ولكن بعض الأسر حاولت دمج تربية الطيور في وسط الدار حتى تراقبه الجدة أو الجد، ولوحظ أن الأجداد لديهم معتقدات بالحسد والسحر، ويعلق على ذلك المشارك رقم (٩) قائلًا: ***"لما يجي عيال بناتي وولادي بخاف عليهم من العين، وبقعد لهم ورا الباب في وسط الدار عشان مفيش حد يخرج، وخصوصًا إحنا قريب من المزلقان، عندي بنتي بتبص لإخواتها، وحابة تعمل عزوة مفيش في الزمن ده عزوة وغيره الظروف بتتغير، مش ده الوقت اللي نتلّت ونربّع فيه"***.

علاوة على ذلك اتسم وسط الدار بالاتساع، وهو مكان لاستقبال الضيوف ومتابعة للأسرة، إلا أن هناك بعض الأسر التي يوجد لديها شقة للابن المتزوج أو الابنة، ويعكس ذلك التباين الطبقي في استغلال الأماكن والنظافة، حيث ارتبط ذلك بالمستوى التعليمي والمهني والثقافي؛ لأن هناك أبناء يعملون في وظائف متباينة وتحسبًا لزيارات عائلية طارئة.

ودعم ذلك المشارك رقم (٣) قائلًا: ***"كان الأول البيوت مفتوحة مش زي دلوقت، كل واحد مركز في حياته حتى لو في بيت عيلة دلوقت تلاقي الجدة تصحى العصر، وكل واحد في بيته وشقته وحاله، يعني الجدة كانت دينامو البيت تصحى تخبط بعصاية طويلة على سقف الابن عشان تنزل مرات ابنها لو هتحلب الجاموسة وتوضب الفطار للرجالة لكن كل ده ماعدش عندنا كله بيبع البهايم والأرض وعاوز يتبندر"***. كما أكدت الدراسة الميدانية اختلاف النمط المعيشي للشرائح الطبقية الوسطى والدنيا، فالشرائح الدنيا تميز سكنها بالضيق ومنهم من يعيشون مساكن بالإيجار، أو مساكن مشتركة، وتعددت الأنشطة التي يؤدونها داخل المسكن مع وجود مرحاض بلدي متعدد الاستخدامات، على عكس الشرائح الطبقية العليا والوسطى.

ب- ممثلو الشرائح الطبقية:

انقسمت الشرائح الطبقية إلى ثلاث شرائح اجتماعية، هي الشريحة الطبقية العليا، والشريحة الطبقية الوسطى، والشريحة الطبقية الدنيا؛ وذلك لتسهيل تحليل النتائج، كما انقسمت الشرائح الطبقية وفقًا للحيازة إلى أغنياء ومتوسطي وصغار الحيازة، ومعدمين لا يملكون أية حيازة أو أصول، حيث لا يمنع من وجود الحيازة العمل بمهن أخرى لدى الشرائح الطبقية العليا والوسطى، ويمكن تحديدها كالتالي:

١- الشريحة الطبقية العليا:

اتسمت الشريحة الطبقية العليا بثبات دخولهم الشهرية وكفايتها لاحتياجاتهم، يتعدى دخولهم مبلغ (١٠) آلاف جنيه كحد أقصى؛ نظرًا إلى اعتمادهم على المهنة في الأساس والممتلكات والحيازة، يمثل هذه الشريحة (٥) حالات هم: (١،٢،٣،٤،٥)، يشكلون نسبة (٣١.٢٥%) من إجمالي المشاركين بالدراسة الكيفية، ومن حيث النوع نجد (٤) حالات من الإناث، و(١) من الذكور، ولوحظ اتفاق معظم الإناث على العمل، ومشاركة الزوج للإنفاق، باستثناء حالة واحدة فقط الزوج (مطلق)، وهم من كبار الحائزين في القرية، ويملكون قوة عملهم ووسائل الإنتاج، ويتطلعون دائمًا إلى أسلوب المعيشة في الحضر، ويعد مؤشر استقرار العمل مهم للإشارة إلى الأمن الاجتماعي؛ ومن ثَمَّ ثبات الدخل من المؤشرات المهمة لهذه الشريحة العليا.

كما تميزت هذه الشريحة بارتفاع المستوى التعليمي وتتساوى درجة تعليم الإناث في معظم الحالات مع الذكور باستثناء حالة واحدة فقط وانفصلت الزوجة، وتطلقت من زوجها لعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، أما عن الملكية فجميع حالات الدراسة التي تمثل هذه الشريحة لديها ممتلكات وحيازات وأصول بدءًا من نمط حيازة الوحدة السكنية، بالإضافة إلى امتلاكها جميع التجهيزات الأساسية وأيضًا الكمالية؛ لترتبط هذه الشريحة بقدرتها على الاستهلاك وتحديدًا الاستهلاك الترفي، ومن حيث علاقات الاستغلال والسلطة لديهم الفاعلية السياسية من خلال بناء القوة وقدرتهم على التأثير داخل القرية، ولديهم درجة عالية من الاستقلال المادي، ويعتمدون على غيرهم لأداء الأعمال الرعائية بمقابل مادي، أعضاء هذه الشريحة يعملون في الأجهزة الإدارية والوظائف الحكومية أو الخاصة، أو لديهم العمل الخاص بهم؛ لرغبتهم في امتلاك وسائل الإنتاج، ولديهم درجة من السلطة للمحافظة على أوضاعهم وتدعيم آليات وجودهم، لديهم قدر عال من الثقة، تتضح في طريقة سلوكهم وكلامهم وملابسهم وتعليمهم وعاداتهم وتقاليدهم ونمطهم الاستهلاكي الممتد لنمطهم السكني، ولديهم الوعي الطبقي المستمد من العائلة المنتمي إليها والتي تدعمه المكانة الاقتصادية والاجتماعية بذاتهم والشعور بالتميز، ويمتد ذلك إلى النمط المعيشي في الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والترفيه والإنفاق على الاحتفالات ومراسم الزواج، كما ارتبط حجم الأسر التي تنتمي إلى هذه الشريحة بقدرتها على الإنفاق؛ لذلك هذه الشريحة غير مهتمة بابتكار آليات تكيفية؛ لأنها تحافظ باستمرار على أوضاعها.

٢- الشريحة الطبقية الوسطى:

كما اتسمت الشريحة الطبقية الوسطى بثبات الدخل؛ لأنَّ غالبية هذه الشرائح من الموظفين بالقطاع الحكومي أو الخاص؛ لذلك يتصف دخلهم بالثبات، بجانب قيامهم بأنشطة اقتصادية أخرى إضافية بهدف زيادة دخلهم، وقد يلجأ بعض أفراد أسرهم للعمل بالقطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى عدم ثبات دخول البعض؛ نظرًا إلى عملهم في مشروعات خاصة وابتعادهم عن العمل الحكومي والزراعي لصالح أنشطة اقتصادية أخرى، أو هناك من يعملون في الزراعة في أرضهم، كما تضم صغار المهنيين وصغار ومتوسطي الحيازة، والموظفون منهم لديهم أعمال أخرى ويتمتعون بحرية متوسطة في أداء أعمالهم، ويحافظون على وضعهم ولديهم قدرات تنظيمية.

يمثل هذه الشريحة (٥) حالات هم : (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠)، يشكلون (٣١.٢٥%) من إجمالي المشاركين بالدراسة الكيفية، ومن حيث النوع نجد (٤) حالات من الإناث، و(١) من الذكور، ولا يزيد إجمالي الدخل فيها على (٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠) جنيه، وقد اتفقت الحالات التي تعمل في هذه الشريحة على العمل الحكومي، بجانب العمل بأعمال إضافية أخرى بهدف زيادة الدخل إذ إنَّهم يحصلون على نحو (٣٠٠٠ أو ٣٥٠٠) من العمل الحكومي؛ لذلك يلجأون إلى آليات تكيفية ولديهم بحث دائم للتكيف مع الأوضاع الضاغطة لأنَّهم يكتسبون عاداتهم السلوكية من العائلات التي يولدون فيها، وممارساتهم لحفظ الفروق بينهم وإبقائهم على أوضاعهم أو التطلع للأفضل، شعورهم بالنقص بالنسبة إلى من هم أعلى منهم؛ لذلك يتمسكون بتعليم أبنائهم بهدف الحراك الاجتماعي، وينعكس ذلك على نمطهم السكني الذي قد يتشابه مع الشرائح العليا؛ ويلجأون إلى الإدارة التكيفية، ويلجأون إلى تحديد الميزانية، ووضع الآليات التكيفية خصوصًا مع الأوضاع الضاغطة، ويلجأون إلى التقسيط وعمل الجمعيات.

٣- الشريحة الطبقية الدنيا:

أمَّا بالنسبة إلى دخل الشريحة الطبقية الدنيا فاتصفت بعدم ثبات الدخل، حيث يتراوح دخلهم من (٣٠٠: ١٥٠٠) جنيه ويعملون باليومية وممثلو هذه الشريحة العمال الزراعيون المنفصلون عن وسائل الإنتاج أو عمال باليومية سواء كانوا من العمال الزراعيين أو غير الزراعيين، وهم جميعهم معرضون للاستغلال وبيع قوة عملهم (أرزقية) يعملون في مهن كثيرة لجلب قوت يومهم؛ نظرًا إلى طبيعة عملهم، حيث يعملون في مواسم الزراعة وفي أعمال هامشية أخرى.

يمثل هذه الشريحة (٦) يشكلون (٣٧,٥%) من إجمالي المشاركين بالدراسة الكيفية، ومِن حيث النوع نجد (٣) حالات من الإناث، و(٣) من الذكور، أمَّا بالنسبة إلى عملهم اتسمت المهن بالتواضع وعدم الاستقرار؛ بما يعكس الخوف وعدم الشعور بالأمن لعدم القدرة على سد احتياجاتهم الأساسية، وأكدت المشاركة رقم (١٥): "***جوزي شغال على دراعه، وطلعت أشتغل عشان أساعد جوزي ونكفي نفسنا***"، واستكملت حديثها: "***ممكن أخرج من الصبح وأرجع من غير ما أجيب لقمة***". وتعيش هذه الشريحة على المساعدات والاقتراض، باستثناء الحالة رقم (١٤) "***خرجت للشغل عشان جوزي تعبان ولما بيتعب لازم أنا اللي اخرج عشان أجيب لقمة لعيالي***"، بالإضافة إلى بعض الحالات التي اعتمدت على عمل الزوج ودخله فقط وهم (١١، ١٢)، بينما اعتمدت الحالات رقم (١٣، ١٦) أيضًا على المساعدات، أمَّا الحالة التعليمية فقد تراوحت ما بين فئة الأمية وفئة الشهادات الفنية.

أمَّا عن الملكية فنجد منهم من يمتلك مسكنه، ومنهم من استأجره، ، ويسكن ممثلو هذه الشريحة في مساكن عدد حجراتها تتراوح ما بين غرفة أو ثلاثة، حيث أظهروا معدل تزاحم مرتفع داخل المسكن، أمَّا بالنسبة إلى الملكية فقد وجدت الأجهزة الضرورية فقط لدى البعض، وقد لجأ البعض إلى استئجار محل؛ بهدف المساعدة في المعيشة لعدم ثبات الدخل، وظهر ذلك في الحالة رقم (١٦). وهم يسعون دائمًا لإشباع احتياجاتهم الأساسية، ولا يستطيعون إشباعها بشكل كامل؛ ويتضح ذلك من خلال وحداتهم السكنية، وعدم اتصالها بالمرافق والخدمات العامة، وضيق المسكن وتلوث البيئة والاستخدام المتعدد للحجرة الواحدة، وينعكس ذلك على أوضاعهم الصحية والتعليمية، فليس لديهم القدرة للإنفاق على تعليم أبنائهم، ويظهر لديهم عمالة الأطفال والنساء لمساعدة أسرهم، والبعض لا يرى أية أهمية للتعليم؛ لذلك يعمل الأبناء بأجر مادي، أو بغير أجر في منازلهم؛ نظرًا لخروج المرأة للعمل لمساعدة زوجها في أعمال هامشية، إلا أن أقلية منهم يرون في تعليم أبنائهم الخلاص من أوضاعهم.

بالنسبة إلى الملابس، فإنهم يلجأون إلى آليات تكيفية للحصول على الملابس التي تسترهم، وليس بهدف الاستهلاك الترفي؛ لأنَّهم يبحثون عن الأساسي، ويتبنون الآليات التكيفية لتخطى أزماتهم الصحية حيث يلجأون إلى طلب العلاج من الصيدليات، أو الكشف المجاني، أو الاقتصادي، أو الطب الشعبي، أو اللجوء للمسكنات، ويمكن تفسير ذلك من خلال مدخل التخفيف من حدة الفقر الذي يتركز في قدرة الفقراء على التخفيف من حدة الفقر من خلال البدائل التي يُفرزها الفقراء في محاولة للبقاء والمحافظة على نمط حياتهم، من خلال الكشف عن

خصائص الشريحة الدنيا وكيفية صمودهم في مواجهة الفقر، ويرى هذا المدخل الفقراء على أنهم ضحايا النسق الاجتماعي، ومن الضروري التخلص من الفقر من خلال اتباع تغييرات واسعة في النسق الاجتماعي، كما يشير مدخل سبل المعيشة المستدامة إلى أنَّ الفقراء لديهم سمات ثقافية تتضمن القيم والأنماط السلوكية للتكيف مع الظروف البيئية والاقتصادية التي يعيشون فيها؛ لذلك اتضح أنَّ الشريحة الطبقية الدنيا معظم ممثليها يحددون الخطط الابتكارية لمواجهة الفقر، مِن خلال أصولهم المادية، وبالقياس على بعض أسر الشريحة الوسطى حينما تتعرض لأزمات ضاغطة من الممكن أن تلجأ إلى فك المدخرات أو بيع الأصول، وظهر ذلك عند الشرائح الوسطى والدنيا في محاولة بعض الأسر الدنيا بيع الأثاث، أو إخراج أبنائها من التعليم للمساعدة في المعيشة، فإنَّ هذه الشريحة لديها ثقافتها الخاصة؛ ليكشف ذلك مرونة الشرائح الطبقية وقدرتها التكيفية مع الأوضاع الضاغطة المتغيرة والمتزايدة، تغيير المهنة جاء في مقدمة الآليات التكيفية لدى الشريحة الدنيا؛ لتتفق هذه الدراسة الراهنة مع دراسة (شكري،١٩٩٥م) أن ثقافة الفقر هي طريقة حياة لطبقة أو فئة لتعكس أسلوب تنظيم سلوك الأفراد، بما يتوافق مع مستوى إدراكهم الصحي والاقتصادي والاجتماعي، وكيفية تكيفهم. حيث أكدت نتائج الدراسة أن من سماتهم الأساسية التشاؤم واليأس وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، وعدم الرغبة في تطوير الذات، فالشريحة الدنيا لا تهتم بفكرتي الادخار والاستثمار، على عكس الشرائح الطبقية العليا والوسطى.

٣) الريف المصري بين الثابت والمتغير:

هذا وكان للتحولات الاقتصادية والاجتماعية تأثيرها على بنية المجتمع، خاصة بعد التحولات التي طرأت على الأنشطة الاقتصادية داخل القرية؛ نتيجةً لتغير نمط المعيشة للأسر الريفية بعد الهجرة؛ التي أدت إلى تعضيد أشكال التغيير، والحصول على عوائد مالية توجه إلى مشروعات، أو من خلال زواج الأبناء خارج القرية؛ ومِن ثَمَّ نقل بعض الممارسات الحضرية إلى القرية، ويمكن تفسير ذلك، بأنَّ النسق لديه قدرة تكيفية تظهر في صور متعددة؛ وبناءً على ذلك تتشكل حاجات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم داخل المجتمع بوصفها نسقًا، **ومن أهم التغيرات التي طرأت على القرية، والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:**

(٣-أ): تغير مفهوم الأسرة:

هناك تغيرات طرأت على مفهوم الأسرة، وتحولها من أسرة ممتدة إلى نووية، وكانت الأسرة الريفية أكثر ميلًا إلى زيادة حجمها لما له من عائد اجتماعي واقتصادي، ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحولها، تفتيت الملكية، والتعليم، والهجرة، الاستقلال الاقتصادي، الاحتكاك الثقافي، استقلال الأبناء ورفضهم للسكن في (بيت العيلة)، وظهر ذلك تحديدًا بين الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا.

ومن هنا انقسمت الأنظمة السائدة داخل العائلة الواحدة مع التغيرات التي طرأت على بناء القوة داخل الأسرة، وتغير عادات الزواج سواء الزواج من الأقارب، أو من داخل القرية، أو القرى المجاورة بشرط معرفة الأصل والسمعة الطيبة التي هدفها في النهاية (العزوة)، امتد ذلك إلى الخروج عن العادات والتقاليد للزواج من محافظات وجنسيات أخرى؛ بما يُسهم في حدوث التغيرات التي طرأت على القرية، والتخلي عن بعض عادات الزواج ونظم الاحتفال به، وتشكيل التوجهات للزواج؛ لتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة أن هناك أشياء متعددة تغيرت في الريف بفعل الهجرة والزواج من أجنبيات، ونقل الثقافة الغربية المغايرة لثقافة المجتمع الريفي، وظهر ذلك تحديدًا في الشريحة الوسطى.

حيث يلجأ الأب الذي ينتمي إلى الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا إلى الاستدانة من أجل زواج ابنته؛ نظرًا إلى انتشار مبدأ المقارنة في الريف، بالإضافة إلى أن بعض الأسر تطالب الزوجة بشراء مقتنيات لوالدة زوجها، وارتفاع قيمة المهر ارتفاعًا مبالغًا فيه، وجاء ذلك استنادًا إلى آراء المشاركين في الحلقات النقاشية، بجانب تأكيد تأخُّر سن الزواج، وانخفاض نسبة المتعلمات في الزواج.

وأضاف أحد المشاركين في الحلقات النقاشية أنه: "***زمان كان في أفراح دلوقت الأفراح في القاعة للمقتدرين، لكن الأول اللمة ويجي طباخ، ونعمل فرح يوم واتنين وتلاته، وتلاقي رجالة وستات في أعمار مختلفة الكبار يقعدوا يتكلموا ويتسامروا والشباب يرقصوا ويهيصوا والأنوار تتعلق في البلد كلها، ويعرف كل اللي في البلد أخبار بعض، وكنا نعمل بوفيه ومجاملات. وفي العزاء الصواني تطلع والناس تتلم، كانت البيوت واسعة وملياانة فرح ونتجمع بنات العم والخال دلوقت كل واحدة اتجوزت وعرفت بيتها، يعني عشان واحدة تنزل صعب التجمع، دلوقت إلا في المناسبات***".

وعلى الرغم من ذلك أكدت الدراسة الميدانية أن بعض الأسر الريفية ما زالت متمسكة ببعض عاداتها وممارساتها، مثل: التجمعات العائلية خلال (يوم الجمعة)، وتفاصيل ذلك اليوم منذ الاستيقاظ للإفطار، مرورًا بصلاة الجمعة واللقاءات العائلية، والتجمع في الغذاء، وقضاء أمسية عائلية ليلا.

(٣-ب): ثقافة الإنجاب:

أظهرت الدراسة الميدانية التباين بين الشرائح الطبقية حول ثقافة الإنجاب، وارتباط ذلك بالمستوى التعليمي، كما أظهرت بعض العائلات تمسكُّها ببعض قيم العزوة والعائلة والثقافة الذكورية، مثلما أشار المشارك رقم (٧) *"الولد سند"*، واستكمل حديثه *"ممكن الولد ياخد عيدية ولا فلوس لكن ماعندناش عيدية للبنات"*؛ الأمر الذي يُشير إلى عدم قدرة البعض على التخلص من الثقافة الذكورية والتمييز النوعي، وتفضيل إنجاب الذكور على الإناث، لتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحته دراسة (**البيسي، ٢٠٢٣م**) التي أكدت على ارتفاع قيمة المرأة (الولود) نظرًا إلى حرص أفراد المجتمع الريفي على أن يكون لديهم أولاد ذكور. بينما أضافت بعض الشرائح الطبقية الوسطى ذات المستوى التعليمي المرتفع تأكيد التغيرات في ثقافة الإنجاب؛ ودعم ذلك المشارك رقم (٨) *"كل ده ماعدش موجود ولا عزوة ولا غيره، كل واحد بيفكر في نفسه وحاله"*؛ ومِن ثَمَّ صاحب ذلك نمو الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على العامة، لتتمسك الشريحة الطبقية الدنيا بتفضيل إنجاب الذكور على الإناث واعتبارهم رأسمال بشري يمكن توظيفه فيما بعد.

وتتفق نتيجة الدراسة الرَّاهنة مع ما توصلت إليه أورسولا بأسلوبها الروائي ومنهجها الأنثروبولوجي للتأريخ لعادات المجتمع الريفي ونقل ثقافة المرأة الريفية خلال دراستها (**هارت، ٢٠١٠م**) أنَّ العقم في المجتمع الريفي يجعل الإناث مليئة بالمشكلات والمحن، إذ ترتبط وضعية المرأة بإنجاب الذكور، ويعني ذلك أنَّ مكانة المرأة تشكلت من خلال ارتباطها بإنجاب الذكور، بينما تختلف الدراسة الراهنة مع الدراسة السابقة في أن بعض العادات في المجتمع الريفي قد تغيرت لتحل محلها قيم ما بعد الحداثة.

(٣-ج): تغير الطراز العمراني في القرية:

المسكن في القرية يرتكز على أساس قوي يوضح طبيعة الممارسات اليومية، والتفاعل داخل المحيط البيئي؛ وهي علاقة تفاعل في حيز مكاني تندمج بداخله جميع مكونات البيئة تتغير تبعًا

للشريحة الطبقية. إذ مارست المرأة الريفية دورًا متباينًا وفقًا إلى أنماط التكيف خلال الحيز المكاني من خلال آليات تنظيمية تقوم على المشاركة لإشباع الحاجات الأساسية، واختلف دورها وفقًا للشريحة الطبقية التي تنتمي إليها، حيث ظهر التباين بين آليات التكيف في الشرائح الوسطى والدنيا؛ لتركز الدراسة الراهنة على العوامل التي ساعدت في تغييره، والدلالات الرمزية للمسكن الذي يعكس المكانة والبعد الطبقي.

ويعني ذلك رمزية المسكن التي بدأت من موقعه ومساحته وطرازه المعماري ومحتواه وتجهيزاته، بدءًا من تغيير مواد البناء الملموسة وتحولها من الطين اللبن إلى الخرسانة المسلحة والإسمنت، والطوب الأحمر؛ لينعكس ذلك على التكوين العام للمبني من أسطح وخطوط ومستويات، وارتفاعات المسكن، مرورًا بالأبواب والشبابيك والحوائط والأرضيات والأسقف العالية والمداخل والمظلات والتشطيبات وفقًا للبعد الطبقي. ويعلق المشارك رقم (١٠) قائلًا: "***مينفعش نقعد من غير ما نجدد بيتنا، دلوقت الدنيا غلا لازم نخلي بالنا عشان لو ضيوف دخلوا البيت مفيش حد يبص لنا بصة وحشة، يعني هنقعد زي الكلبة الزعرة هنا، ده وده يجدد واحنا لا، تعال شوف أول لما واحد ابنه يسافر أول حاجة يعملها يجي يهد ويطلع بالبيت اشي شقة لابنه ده وشقة لابنه ده***". ويؤكد ذلك الأهمية الرمزية التي تعد تعبيرًا عن التفرد، ورمزًا للتقدم والهيبة والمكانة، ويعني ذلك أن فعالية المكان وقوته ترتبط برمزية المكان، وما يتركه من معانٍ لدى الشرائح الطبقية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحته دراسة **(جابر، ١٩٩٩م)** أن الهجرة خلقت شرائح جديدة في الريف، وما أضافته دراسة **(حمادة، ٢٠٠٣م)** أن هناك تغيرات طرأت على خصائص الأسر.

ويتضح من ذلك وجود منازل شيدت على مساحات كبيرة ومتعددة الطوابق، ويتسم كل مسكن بخصوصيته الثقافية والاجتماعية في الشكل والمضمون، والملاحظ مدى الاختلاف في المباني المتجاورة داخل القرية، لا توجد سمة مشتركة بين الواجهات سوى الانتماء لشريحة طبقية معينة، بالإضافة إلى التفاوت الشديد في التفاصيل التي ظهرت داخل كل مسكن، وتباين التشكيل والفتحات والزخارف والألوان والملمس ليصبح لكل مسكن فكره الخاص الذي يعكس ثقافة كل شريحة؛ لتختفي فكرة المسكن الريفي بواجهاته ومعالمه التقليدية، وتعددت أسباب هذا التغير وفقًا إلى المالكين، وقد لاحظت الباحثة أنَّه ما زال هناك بعض المباني التي تفتقد إلى الشروط الصحية والبيئية، أما بالنسبة لشبكة الطرق فهي في حاجة إلى التطوير، وبالموازاة الامتداد

بالشكل الدائري للنمو العمراني ببناء العمارات والمنازل المتوسطة لتتطور بعد ذلك؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الأرض والإيجارات، وأضيفت أدوار مخالفة (لتعلية) المباني.

ويُتفق ذلك مع دراسة (**إسماعيل، ٢٠١٨م**) التي عكست مظاهر التغير في التشكيل المعماري في الريف، ودراسة (**سعدة، ٢٠١٩م**) التي أكدت انحسار المسكن الريفي التقليدي مقابل الانتشار للمسكن الحديث، والتحوّل من الامتداد الأفقي إلى الامتداد الرأسي.

كما يمكن تفسير ذلك بمقولات ما بعد الحداثة لـ"**تيركل**" حيث أشارت إلى أن وسائل الاتصال تمثل عالمًا يُحاكي الواقع، ومجتمع الدراسة هنا يحاول أن يتماهى بسرعة كبيرة مع الصور والعلامات التي تعرضها وسائل الاتصال أكثر مما يفعل مع العالم الحقيقي الذي يعيش فيه (تشيرتون& براون، مرجع سابق: ٣٥٥)، فالعالم ما بعد الحديث يتضمن ثقافة المحاكاة، وتظهر أنماط المحاكاة بالتغيرات التي لحقت بالنمط العمراني والسكني وانعكست بدورها على ممارسات الحياة اليومية؛ لتؤشر هذه المباني والطراز المعماري إلى لغة الرموز القادرة على التعبير عن ثقافات أخرى، كمحاولة للتعبير عن الذات.

ومن زاوية أخرى، يمكن تفسير ذلك كالآتي: إن النزعة الاستهلاكية ترتبط ارتباطًا قويًّا بالتعبير عن الذات، وبفكرتي الذوق والتميز؛ لذلك تعبر الأسر التي تنتمي للشرائح الطبقية عن ذاتها من خلال ما لديها من ممتلكات؛ ليرى في ذلك إطارًا سيكولوجيًا يعكس اقتصاد نفساني يتأسس على تحقيق الأمنيات باعتبارها قوة دافعة للاستهلاك وليس الرغبات (باومان، مرجع سابق: ١٢٩).

(٣-د): تحول الريف من منتج إلى مستهلك:

تحولت القرية من منتجة إلى مستهلكة، حتى في إعداد الخبز وصناعته، واختفى الفرن المصنوع من الطين ليحل محله الفرن الآلي لدى بعض الشرائح الطبقية العليا والوسطى، بالإضافة إلى الاعتماد على الماكينات في إعداد الخبز مثل (ماكينة المخروطة)، وعُرفت القرية "باستخدام الماكينات والأجهزة الحديثة"، وفي المقابل يلجأ البعض إلى شراء الخبز المصنع آليًّا أو الخبز المدعم.

أمَّا بالنسبة إلى صناعة الجبن فقد ارتبطت بالأسر الريفية التي تمتلك المواشي فقط، وانقسمت عينة الدراسة، فهناك بعض الأسر التي تنتمي للشريحة الوسطى لديها الماشية التي

تعتمد عليها لإنتاج الزبد والجبن، بينما اتجه البعض الآخر إلى التخلص منها ببيعها، وفي هذا السياق أضافت إحدى المشاركات *"شراء العبد ولا تربيته"*. ويعني ذلك أن من الضروري توفير الوقت والجهد؛ لأن العائد أقل من التكلفة.

ويؤكد هذا تراجع المنتجات المنزلية التي كانت تقوم بها المرأة الريفية، وأصبحت السمة الاستهلاكية هي السمة الأساسية بين الشرائح الطبقية، وارتبطت برمزية السلعة وارتباطها بالمكانة الاجتماعية والرغبة في تقليد أهل المدينة؛ وانعكس ذلك على مهنة الزراعة التي تأثرت مع التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتحول إلى الإنتاج من أجل الكفاية والاستدامة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما توصلت إليه دراسة **(الشايب، ٢٠١٥م)** أن أفراد الشرائح العليا المترددين على المدينة يحاولون تغيير النمط المعيشي باستمرار، ولوحظ ذلك على المسكن وتجهيزاته وملابسهم، وخصوصًا أثبتت الدراسة الميدانية وعي الشرائح الطبقية العليا بمكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، ودعمت ذلك دراسة **(حسين، ٢٠١٥م)** التي أوضحت دور المتعلمين في تحديث القرية.

وقد ركزت الباحثة على المعايير والقيم السائدة، والحاكمة لسلوك الأفراد في كل شريحة طبقية، واعتمدت على الإخباريين عند الشعور بصعوبة فهم القيم والمعاني المحلية، واعتمدت على الملاحظة للرصد الدقيق للممارسات اليومية للأسر، وقد بينت الدراسة الميدانية وجود عوامل مختلفة ساعدت في تشكيل الثقافة الريفية ونمط الحياة التي يكتسبها الأفراد ويتناقلونها عبر أجيال أخرى، وهى: الاتصال الثقافي والتكنولوجي؛ ومِن ثَمَّ التأثير على الأبعاد الآتية: الإيكولوجي، والديموجرافي، الثقافي. ودعمت ذلك دراسات كل من **(الرومي، ٢٠٢١م)**، **(المرزوقي، ٢٠٢١م)**، **(الوصيف، ٢٠١٢م)**، فقد أكدوا دور التكنولوجيا في تسهيل دخول أفكار وثقافات غربية إلى المجتمع الريفي؛ بما يؤثر على الأمن المجتمعي. ودعمت ذلك آراء "**ستريناتي**" أن وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية والتغيرات التي طرأت بصفة أساسية يخلق احتياجات استهلاكية لا يمكن إشباعها إلا عن طريق التوسع في مهن مُعينة والبعد عن الممارسات التقليدية؛ لذلك تحول بعض عمال االزراعة إلى مهن أخرى، والانتقال إلى الصناعات اليدوية.

(٣-هـ): تباين الشرائح الطبقية وفقًا للحيازة والممتلكات:

في المقابل تباينت الشرائح الطبقية من الحائزين للأراضي والممتلكات الزراعية، حيث تتباين ملكيات الأراضي بين الأجيال، وأظهرت الدراسة اتجاهين: أولهما: يُشير إلى حرص بعض الأسر الريفية على امتلاك الأراضي الزراعية والحفاظ عليها، وتوريث قيمة الأرض للأبناء، وعدم الموافقة على تفتيت الملكية الزراعية سواء من خلال توزيع الميراث، أو بأية طريقة أخرى ليظهر مشكلات مرتبطة بالميراث من ناحية، ومرتبطة بالنزاع بين المزارعين من ناحية أخرى؛ لأنَّهم يُعدونها خيرًا ومورِدًا أساسيًّا، وظهر ذلك تحديدًا بين بعض الشرائح الطبقية العليا والوسطى، والاتجاه الثاني: يرى أنها ليست لها أية قيمة؛ ومِن ثَمَّ الاتجاه إلى الأنشطة التجارية مثل المحلات والمطاعم التجارية، أو استغلال الأراضي للبناء عليها، وظهر ذلك تحديدًا لدى بعض الأسر التي تنتمى للشرائح الوسطى والدنيا.

واستنادً إلى ما سبق اعتمدت بعض الأسر الريفية التي تنتمي إلى الشرائح العليا على الميكنة الزراعية التي وفرت الوقت والجهد، والتقاوي، والمياه. مثل: (آلات الري، والجرارات، وماكينات الري والدراس، وموتورات التعفير، وآلات العزيق، وآلات الحصاد، والمحاريث الميكانيكية، ومضخات رفع المياه). أمَّا بالنسبة إلى بعض الأسر التي تنتمى للشريحة الوسطى غير القادرة على امتلاك الآلات اضطرت إلى تأجيرها بأسعار معينة، لتصبح الممتلكات مصدر دخل يُمكن الإفادة من ريعه.

ومع التغيرات التي طرأت على أساليب الزراعة، وتطبيق نظام الدورات الزراعية بهدف تحسين خصوبة التربة؛ اتجه البعض إلى ترك مهنة الزراعة سواء من صغار الحائزين أو متوسطي الحيازة. وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن نظام الدورة الزراعية يعمل في صالح الأغنياء على حساب فقراء الفلاحين، الذين لا يستطيعون التخلص منها أو التلاعب بها، هذا بالإضافة إلى حيازة الماشية حيث انخفضت نسبة الحائزين للحيوانات الزراعية التي اعتبرتها أصولًا مهمة لبعض الأسر، حيث توفر لدى البعض الحيوانات التي يمكن استخدامها في الزراعة، أو في الحصول على منتجات الألبان والجبن والسمن واللحوم؛ لبيعها للشرائح ميسورة الحال في القرية، كما اعتبرها البعض ضمن آليات التكيف المستقبلي، من خلال المشاركة عليها، أو امتلاكها، أو استئجاره.

ويقدم مدخل سبل المعيشة المستدامة تفسيرًا لذلك، إذ كلما زادت أصول الشرائح الطبقية؛ قلَّ مقدار الضعف، وزادت القدرة على مواجهة الفقر، أما إذا تآكلت هذه الأصول فقد زاد الضعف وعدم الأمان، ويعتمد هذا التكيف والتعايش على خبرتهم ليدعم ذلك الحس المشترك للشرائح المتجانسة، حيث عبَّر أحد المشاركين عن الشعور بالندم والعجز عند فقد أية أصول سواء بتوريثها أو بيعها.

(٧-٢): ضغوط الشرائح الطبقية ومعاناتها (أسبابه وتأثيراته):

يُتيح مفهوم الإجماع الذاتي الفرصة لتصنيف ضغوط كل شريحة، وتبلور أساسها الفكري في كيفية إدراك الضغوط وتأثيرها ومواجهتها، فإنهم مُتفقون جميعًا على تأثير ارتفاع الأسعار على زيادة متطلبات المعيشة حتى الشريحة الطبقية العليا في المجتمع الريفي، حيث تباينت الشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة واستجاباتهم عند توجيه سؤالٍ مباشرٍ عن وعيهم وإدراكهم للضغوط، وتأثيراتها وآليات مواجهتها سواء في المقابلات المتعمقة أو المقابلة البؤرية.

١) الوعي الذاتي بأهم الضغوط وصور الحرمان:

كدت الدراسة الميدانية الوعي الذاتي بأهم الضغوط لدى الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا، وتجسدت أهم صور معاناتهم في الشعور بالحرمان والعجز وعدم القدرة على ضبط الميزانية والموازنة بين إمكانياتهم واحتياجاتهم، والشعور بالقهر والضغوط النفسية واللا مساواة وتزايد لوم الذات والشعور بالتقصير والاستبعاد، وخصوصًا مع لوم الأبناء للآباء، والتضحية بالذات؛ ومِن ثَمَّ عدم الرضا عن الأنظمة الأيديولوجية السائدة، والاتجاه إلى مقارنة أوضاعهم المعيشية بأحوال غيرهم، أو المقارنة بأوضاعهم في الماضي، أي إنَّ الأشخاص المحرومين من شيء معين يقارنون أنفسهم بمن يملكون ذلك الشيء؛ ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان الاجتماعي، فالحرمان يُشير إلى التضارب بين التوقعات والقدرات، وخاصة الشرائح الفقيرة التي فاقت تطلعاتهم إمكانياتهم، وتعددت صور حرمانهم وتراكمت مع زيادة وطأة الضغوط وتزايد أسعار الغذاء، وعدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية؛ الأمر الذي امتد إلى خروج أطفالهم للعمل بأجر. وفي هذا الإطار يعلق المشاركان رقم (٨)، و(١٥) بقولهما: *"إحنا بقينا بنشتغل عشان نوفر اللقمة بس، زمن التحويش راح لحاله"*. ويمكن تفسير ذلك أن الشرائح المحرومة اقتصاديًا بصورة نسبية عن بقية الشرائح الأخرى يرون في حرمانهم نوعًا من عدم تحقيق العدالة

الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص؛ ليؤكد ذلك المشارك رقم (١٦) ***"أنتي فاكرة العامل يوم معاه ويوم لا يعني إحنا بناكل بالقسط، جات فلوس ولا يومية نسد مجاتش خلاص ندفع بكرة"***.

أمَّا الشرائح الطبقية الوسطى فقد كانت أكثر حرصًا على تعليم الأبناء؛ ومِن ثَمَّ لجأت إلى الاستغناء عن كل شيء في سبيل تحقيق ذلك؛ لأن التعليم يُعد بمثابة الأمل لديهم للحراك الاقتصادي والاجتماعي. ومع التغير اليومي للأسعار، وتزايد التضخم تنامى الشعور لدى الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا بعدم تكافؤ الفرص، عدم وجود عدالة في التوزيع؛ ونتيجةً لذلك تنامى الاتجاه الدائم للسعي وراء الماديات مما أثر بدوره على الروابط الأسرية؛ وذلك مع الاستمرار في التضاعف اليومي للأسعار وتزايد حدة الفقر مع تزايد الفواتير دون أن يقابله زيادة ملموسة في الدخل، وتزايد فواتير الكهرباء والمياه لتتوافق مع تجهيزات المسكن الجديد متعدد الطوابق والأجهزة والتكاليف الإضافية، هذا بالإضافة إلى مشكلات انقطاع الكهرباء والمياه، وتفتيت الملكية الزراعية إلى مساحات صغيرة لا تساعد على العيش، وهجرة العمالة الزراعية، ومقارنة الدخل المتولد من الأرض بالدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد من أنشطة أخرى مثل تربية الدواجن وتربية الماشية، والسيارات والتوكتوك، والمطاعم الشعبية، وصيانة الكمبيوتر...وغيرها. وفي المقابل اتجهت الشريحة العليا إلى شراء الأصول والأراضي والاستثمار، بالإضافة إلى المشاريع الربحية، إلا أن هذه الشريحة تحديدًا لجأت إلى الاستهلاك كمحاولة لتقديم الذات وإثبات المكانة والوجاهة الاجتماعية وحضورها الفعلي في القرية.

٢) الدخول والأعباء الضاغطة:

تباينت الدخول ومدى كفايتها وفقًا إلى كل شريحة طبقية، حيث عانت الشرائح الوسطى والدنيا من تزايد الأعباء المعيشية وخصوصًا مع تزايد الأسعار في ظل اختلاف متطلبات كل شريحة، ويمكن التعبير عن ذلك بالفجوة بين الدخول وأوجه الإنفاق والأعباء الضاغطة على كاهل الأسر الريفية المنتمية للشريحة الوسطى من تزايد الإيجارات سواء للأراضي الزراعية أو السكن، ومصاريف تعليم الأبناء وتزايد الدروس الخصوصية، مرورًا ببنود الصرف الأخرى المتمثلة في الغذاء والكساء والمواصلات والصحة... وغيرها؛ لذلك فإن هذه الشرائح الوسطى والدنيا ليس لديها سوى السعي الدائم لتوفير احتياجاتها في الحاضر، ومحاولة هذه الشرائح الطبقية التكيف مع الأوضاع الضاغطة من خلال الاعتماد على آليات بديلة طبقًا إلى وضعهم الطبقي ومتطلباتهم وتوقعاتهم وإمكانياتهم.

وبناءً على ما تقدم يعكس الوعي الاجتماعي لهذه الشرائح الطبقية ضرورة إجراء تقييم تلك الإجراءات التكيفية/ ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الضغط ، فمع تزايد الضغوط وصور الحرمان وانخفاض القيمة الاقتصادية للنقود؛ ينعكس ذلك على الشرائح الطبقية، وهذا التصور يخلق عدوانًا ورغبة دائمة في الاعتداء على ممتلكات الآخرين ومصالحهم، والذين يرون أنهم أكثر منهم استقرارًا، ومن ناحية أخرى تباينت الشرائح الطبقية في تبني بعض الآليات التكيفية لتقليل الفجوة بين الدخول والأعباء؛ لتظهر الفجوة الحقيقية بين الدخول والأعباء لدى الشريحة الدنيا لعدم ثبات الدخول من ناحية، وعدم كفايتها من ناحية أخرى، وفي هذا السياق أكدت المشاركة رقم (١٥) ***"كل ما أعمل مشروع يفشل لأن ماعدش حاجة جايبة همها، ومعناش قرش ثابت تقدري تقولي داخلك، بعنا اللي حليتنا وعشنا على الشك هنعمل إيه"***.

٣) تأثير الضغوط على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية:

كان للضغوط تأثيرها على السلوك الاجتماعي والاقتصادي، ومِن ثَمَّ التأثير على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية، ووفقًا لمقولة **(ميرتون)** أن الأسر الريفية تختلف في درجة تعرضها للضغوط، حيث أدى تزايد الشعور بالإحباط، والعنف إلى تزايد صور المعاناة، والخلافات بين أفراد الأسرة، وعدم الشعور بالأمن؛ وذلك لضعف القنوات الادخارية وعدم القدرة على تأمين المستقبل، فهم يجاهدون لتأمين الحاضر؛ ومع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض إشباع الحاجات الأساسية، انخفضت القوة الشرائية خصوصًا للشرائح الوسطى والفقيرة، حيث أكد المشارك رقم (١٠) ***"إحنا حياتنا كلها بقت أقساط عشان نقدر نكفي نفسنا"***، وأضاف المشارك رقم (١٤) ***إحساسك إن في حاجة ناقصة ومش عارف تكفي حياتك إحساس صعب، إحنا بقينا يا دوب نكفي نفسنا مبقناش ملاحقين"***.

حيث حاولت بعض الأسر الريفية السعي الدائم لإشباع حاجاتها وفقًا إلى إمكانياتها والأهداف المحددة لهم، من خلال البحث عن وسائل أخرى مشروعة، في المقابل، لجأت بعض الأسر الريفية الأشد فقرًا إلى وسائل غير مشروعة مثل "الاقتراض وعدم القدرة على السداد، السرقة، التعدي على حقوق الغير، الزواج للبحث عن قنوات ادخارية جديدة"، كما تلجأ بعض الأسر الريفية الفقيرة إلى الهروب من ضغوط الحياة نتيجةً للشعور بالفشل وترك زمام الأمور للآخرين، أو التمرد، أو الهجرة؛ للبحث عن فرص عمل في أماكن أخرى، ودعمت ذلك آراء المشاركين من ممثلي الشريحة الدنيا، حيث أكد المشارك رقم (١١) ***"الدار عاوزة تتفور وتتهد وتتبنى***

من جديد، الحيطان منشعة ومتبهدلين زي ما أنتِ شايفة والتليج بيبهدلنا ومش عارفين يا دوب نوفر لقمة، نفسي أعلم عيالي عشان ينفعوا نفسهم بس هنعمل إيه".

الآن أصبح هناك ضرورة مُلحة لإشباع الحاجات التي يسعى إليها الأفراد، فتأمين حاجات الكفاف أي توفير الحاجات الأساسية بما يضمن للشرائح الفقيرة الوجود على قيد الحياة، فإنَّ هذه الشرائح غير قادرة على مواجهة تطور الحاجات، وفي المقابل عدم قدرة الدخل على الوفاء بالحاجات الأساسية، ويتضح من ذلك أنه من الضروري ابتداع استراتيجيات تمكن هذه الشرائح من الإدارة التكيفية، ويتطلب ذلك تقييم الخيارات التكيفية المتاحة وفقًا إلى إمكانياتهم، وفي المقابل، تأثرت الشريحة الطبقية العليا ولكن ليس بقدر تأثر الشرائح الوسطى والفقيرة.

٤) تأثير الضغوط على علاقات الجيرة:

تباينت الشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة في تأكيد دور علاقات الجيرة في التكيف مع الضغوط والتوترات الحياتية، إذ انقسمت آراء عينة الدراسة الميدانية: فهناك من يؤكد الأوضاع الضاغطة وتأثيرها على علاقات الجيرة، هذا بالإضافة إلى تأثير التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي التي أثرت بدورها ليس فقط على علاقات الجيرة، ولكن أيضًا على النسق القرابي داخل مجتمع الدراسة.

فرغم كل الأحاديث عن الجار إلا أن هناك شرائح طبقية عليا ووسطى أكدت مقولة: ***"صباح الخير يا جاري أنت في حالك وأنا في حالي"***، إذ أدت الظروف الصعبة إلى انشغال بعض الأسر الطبقية الوسطى بحياتها وعدم الاهتمام بأمور الغير، فقلّت الزيارات اليومية واختفت علاقات الجيرة والتضامن، ولوحظ ضعف وانغلاق علاقات الجيرة مع تغير أسلوب الحياة ونوعيتها، وخصوصًا مع انفصال الأهل والانتقال إلى العيش في شقق منفصلة. فأصبح كل جارٍ لا يتبادل الحديث مع جيرانه؛ نظرًا لعدم وجود وقت كافٍ، ومن ثمَّ اختفت علاقات الجيرة التي يتوافر فيها حقوق والتزامات، وهي علاقات ممزوجة بالخوف على الجار، والتآلف الاجتماعي والتبادل، ولكن مع الأزمات ضعفت العلاقات وجعلت الناس يعيشون في حالة من الهلع، والعزلة وخصوصًا العائلات ذات الأصل الواحد التي تنتمي للشرائح الطبقية العليا والوسطى. ويمكن تفسير ذلك من خلال دراسة **(تواتي & فايزة، ٢٠١٥م)** التي توصلت إلى أنَّ علاقات الجيرة أصبحت علاقات سطحية تفتقد إلى كثير من المقومات التى تعزز العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أهمها التصميم المعمارى والعمرانى الذى يمنح الخصوصية الاجتماعية للسكن، وافتقاد علاقات الجوار القائمة

على التواصل المباشر وجها لوجه، وافتقاد القرب المكانى. هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل: خروج المرأة للعمل والتغيرات التى طرأت على منظومة القيم.

ومن المتعارف عليه داخل مجتمع الدراسة خصوصية الشريحة الطبقية العليا، ولكن ذلك لا يمنع من مساعدة بعض الأسر التي تنتمي إلى الشريحة الدنيا من فقراء القرية، فالشريحة العليا لا تسمح بانتهاك خصوصيتها، والمحافظة على وضعها ومكانتها الاجتماعية وتميزها وتفردها المعتاد عليه، حيث أكد المشارك رقم (١) قائلًا *"العائلات الكبيرة معروفة، واحد واحد، وسمعتها معروفة وتلاقي لهم مكانهم وسكنهم الخاص"*.

ولوحظ ما يميز الشرائح الطبقية الفقيرة البساطة والتجاور المكاني، ومعرفة بعضهم بعضًا، إلا أن علاقات الجيرة تستند إلى القيم والعلاقات القوية، أمَّا الشرائح الطبقية الوسطى ذات الأصل الواحد فقد طرأت التغيرات على الروابط التي تحكم علاقاتهم والزيارات الاجتماعية، وأصبح هناك حدود في التعامل وخصوصًا مع خروج المرأة للعمل، فتلاشت العلاقات رغم المنازل المتلاصقة، ويقدم الاتجاه الفينومينولوجي تفسيرًا لذلك حيث أكد **(شوتز)** مفهوم عالم الحياة، ويرى أن الفرد يكتسب معايير السلوك وقواعده خلال عمليات التفاعل والتنشئة، وبناءً على ذلك يختار الفرد المناسب له من خلال تنميطات، وهنا نجد أن الشرائح الفقيرة تطوع علاقات الجيرة ورأسمالها الاجتماعي للتكيف مع الأوضاع الضاغطة من خلال الخبرة الذاتية في فهم الواقع ومحاولة مواجهة المشكلات التي يتعرض لها البناء الاجتماعي، وتبدأ الأسر هنا من الوعي لإدراك الضغوط وتحديد أسبابها وتأثيراتها ومحاولة مواجهتها سواء من خلال التكافل أو التضامن أو الثقة.

ولكن في المقابل، ما زالت هناك بعض الأسر الريفية أشد حرصًا في السؤال على جيرانهم، ومشاركتهم في الأفراح والأحزان، والتضامن والتكافل؛ لأنَّهم يجدون في علاقاتهم آلية من آليات التكيف، ليؤكد هؤلاء أن علاقات الجيرة اختلفت عن الماضي من خلال المقارنة بين الماضي والحاضر، فكانت علاقات الجيرة بمثابة رأسمال اجتماعي وثقافي يمكن تحويله لرأسمال اقتصادي، ولكن مع تزايد الهموم والضغوط والتوترات ضعفت علاقات الجيرة، ولكنهم يحافظون على هذه العلاقات ومتمسكون ببعض الممارسات التي تعضد ذلك، ولاحظت الباحثة علاقة الجارات ببعضهن واللاتي يجتمعن لإعداد الخبز والأطعمة والكحك في المناسبات، ويعني ذلك أنَّ النسق الاجتماعي عبارة عن شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات ومجموعة من

الفاعلين، هذا التفاعل الاجتماعي تحكمه علاقات مستقرة، ويؤدي دورًا أساسيًا فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم بعضهم تجاه بعض.

(٧-٣): آليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي في الريف:

يُعد التكيف العملية الواعية التي تحاول بها الأسر الريفية أن تتعايش مع الأوضاع الضاغطة المختلفة؛ وبناءً على ذلك تغيير السلوك وفقًا للظروف البيئية المحيطة، إذ لجأت الشرائح الطبقية في الريف إلى أنماط أساسية لآليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها تباينت وفقًا لوضعها الطبقي وإمكانياتها، حيث كان الشغل الشاغل للشرائح الطبقية العليا المحافظة على مكانتهم واهتمامهم بمظهرهم، ومستواهم التعليمي، وتولي المناصب والاحتفاظ بالألقاب، بينما حاولت كل من الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا الاعتماد على مجموعة من الآليات التكيفية التي يمكن صياغتها كالتالي:

١): الاقتصاد في بنود الإنفاق المختلفة:

لجأت كل شريحة إلى ابتداع آليات تتماشى مع إمكانياتها من خلال الإدارة التكيفية الواعية، وحاولت **الشريحة الطبقية الوسطى** ان تمسك بزمام الأمور؛ نظرًا لأن الأغلبية منها متعلمين ودخولهم ثابتة، أو لديهم وظائف حكومية، أو يجمعون بين الوظائف الحكومية والأنشطة التجارية الخاصة مثلما تبين في الحالات (٦،٨،١٠)، باستثناء حالة واحدة على المعاش وهي امرأة معيلة رقم (٩) يقوم الأبناء بمساعدتها على المعيشة، على عكس **الشرائح الفقيرة** ذات الدخول غير الثابتة والأعمال الهامشية.

لذلك اعتمدت بعض الأسر التي تنتمى للشريحة الوسطى وتحديدًا الحالات (٦،٧،٨) على ضبط الميزانية والتقييم والمتابعة المستمرة لإحكام بنود الصرف وفقًا لاختيارات التكيف المتاحة، من خلال تغيير أسلوب الإنفاق، وتحديد الأولويات، وتقنين الاستهلاك، والاستغناء عن بعض احتياجاتها، وتأجيل الاحتياجات خصوصًا الكماليات، والبحث المستمر عن البدائل لبنود الصرف على الغذاء والمواصلات والكساء والتعليم والترفيه... وغيرها، ويمكن تفسير ذلك في ضوء قدرة الفقراء على التخفيف من حدة الفقر من خلال بدائل ثقافية يفرزها الفقراء في محاولة للبقاء والمحافظة على نمط حياتهم، حيث اتجهت الحالة رقم (١٠) إلى آلية رئيسة وهي تحديد الأولويات، وتغيير أسلوب الإنفاق.

وقد أجمع أغلب المشاركين في الدراسة الميدانية على ضرورة تقليل الإنفاق على الكماليات وخصوصًا بند الترفيه، ولما كانت **الشرائح العليا تعتبر** أن الترفيه بمثابة آلية للتقليل من الضغوط؛ لذلك كان من الضروري البحث عن بدائل أخرى للترفيه، وبناءً على ذلك لجأت الشريحة متوسطة الحال إلى الزيارات العائلية للأقارب الموجودين خارج القرية سواء في القاهرة أو الإسكندرية، وفي المقابل أكدت بعض الأسر عدم قدرتهم على عمل ميزانية لعدم القدرة على التحكم في بنود الصرف والأسعار.

كما أشارت **الشريحة الدنيا** المتمثلة في "العمال الزراعيين، والعمال الزراعيين المنفصلين عن وسائل الإنتاج، وعمال اليومية" إلى محاولاتها المستمرة الاقتصاد في الإنفاق؛ لعدم ثبات الدخل نظرًا لطبيعة عملهم غير الثابت؛ لذلك اعتمد العمال الزراعيون على تقليل الإنفاق، والإنفاق وفقًا للإمكانيات المتاحة، ولكن توافق جميع المشاركين بالدراسة الذين ينتمون إلى الشريحة الدنيا على اللجوء إلى تقسيط جميع بنود الإنفاق والشراء عند الضرورة، والاعتماد على مساعدات الآخرين.

٢) المفاضلة بين البدائل والبنود المختلفة:

أجمع أغلب المشاركين في الدراسة الميدانية من الشرائح الطبقية العليا والوسطى والدنيا على ضرورة المفاضلة بين البدائل والبنود المختلفة للقدرة على ترتيب الأولويات والاستغناء أو التقنين، ولجأت الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا إلى آليات متعددة، بالنسبة إلى **بند الملابس** فهم يعتمدون على إعادة تدوير الملابس، وفي السياق ذاته أشار الإخباري رقم (٣) ***"العيال بيربوا بعض ببعض، الأرض تربي ١٠٠ بطيخة، العيال لازم يلبسوا حاجة قديمة في الأول خليهم يتربوا ويعيشوا"***. واستكمل حديثه قائلًا ***"ممكن لو في جاكت كويس أديه لعيال أختي"***، ويتضح من ذلك أن الأسر الريفية ما زالت تتمسك بمعتقدات وأفكار معينة يبررون بها كيفية تكيفهم مع الأوضاع المعيشية الضاغطة، فهم يلجأون إلى إعادة ارتداء الأخوة الأصغر لملابس الأبناء الأكبر والأقارب، أو الاعتماد على التفصيل، أو شراء الملابس من أماكن رخيصة، وأخيرًا الشراء عند الضرورة، وفي المقابل هناك من أكد على ضرورة الاهتمام بالمظهر الخارجي، حيث يعلق المشاركان رقم (١)، ورقم (٧) " ***صبر نفسي عليا ولا صبر الناس والديانين***". فمن الملاحظ أن بعض الأسر التي تنتمي للشريحة العليا لجأت لآليات تكيفية، مع مراعاة عدم الإسراف.

ويعلق آخر على ذلك "***أقرع ونزهي***"، وأضاف أيضًا "***زينة الفقر العفة، وزينة الغنى الحمد***". وهنا انقسمت الآراء إلى اتجاهين، أحدهما يؤكد أهمية التكيف مع الفقر لأنه يُعد أسوأ أشكال العنف، الذي لا بد من التخفيف من حدته، والآخر يذهب إلى ضرورة الرضا والحمد وقبول الوضع، حيث أكد المشاركون من الشريحة الدنيا على الشراء وقت الضرورة، أو شراء الملابس بالتقسيط، أو من أماكن أرخص، أو ارتباط شراء الملابس بمواسم الحصاد خصوصًا لدى العمال الزراعيين الذين يقومون بتأجير أرض، وأيد ذلك المشارك رقم (١١) قائلًا "***أوقات كنا بنأجر أرض نشتغل فيها ولما كنا بنبيع المحصول بنشتري كل اللي عاوزينه أنت بتبيع الزراعة وهي لسه في الأرض وبيجي المشتري وقت جمع المحصول يقف على راسك***"، حيث اعتمد المزارعون على مساعدة بعضهم لتوفير أجر العمال.

أمَّا بالنسبة إلى **بند التعليم** فقد أكدت الشرائح الطبقية الوسطى وبعض الأسر من الشريحة الدنيا على أهمية التعليم في إمكانية احداث تغيير لوضع الأسرة، والالتحاق بالوظيفة الحكومية؛ بناء على ذلك اعتمدت الأسر الريفية متوسطة الحال إلى الادخار لتعليم الأبناء، وعمل الجمعيات، وفك المدخرات الخاصة بمصروف الأبناء وإعادة توجيهها مرة أخرى، على عكس الشرائح الفقيرة التي اتجهت إلى تقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية التي انتشرت انتشارًا مبالغًا فيه في الريف، أو الاعتماد على المقايضة، أو إخراج الأبناء من التعليم للمساعدة، ودعم ذلك المشاركان رقم (١٥)، ورقم (١٦).

كما يُعد **بند الصحة** من أهم البنود التي حرصت عليها بعض الشرائح الطبقية العليا والوسطى، ولديهم الوعي بأهمية الإنفاق على الصحة، وفي المقابل افتقدت بعض الأسر الفقيرة التوعية بذلك، ولجأت بعض الأسر التي تنتمي للشريحة الوسطى إلى ممارسات معينة، مثل: تناول الدواء دون الذهاب للطبيب، أو الذهاب إلى الصيدلية، والاعتماد على الطب الشعبي والممارسات غير الواعية في العلاج، واعتماد البعض على التأمين الصحي ومحاولة الإفادة منه، من منطلق أنَّه حق لكل فرد، أيضا الاستدانة في الظروف المفاجئة، بينما لجأت بعض الأسر التي تنتمي للشريحة الدنيا إلى الذهاب إلى المستشفى الحكومي، أو الاعتماد على طلب العلاج من الآخرين، الاعتماد على العلاج الاقتصادي في حالة الأمراض المزمنة مثل السكر وغيره وصرفه من المستشفيات الحكومية مجانًا أو بأسعار مخفضة، الاعتماد على الطب الشعبي والوصفات، ومن الملاحظ التباين بين الشرائح الطبقية وفقًا لقدراتهم التكيفية وإمكانياتهم وارتبط ذلك بوعيهم، وطبيعة انتشار الأمراض داخل الأسر.

وفي مقابل الصحة يأتي **بند الغذاء** حيث اتجهت بعض الأسر الفقيرة والوسطى إلى تقليل تناول اللحوم والدواجن والفاكهة، والاستغناء عن السلع غير الضرورية، والبحث عن الرخيص والأسواق البديلة، ومع ارتفاع الأسعار انخفضت القدرة الشرائية للأسر، وأصبح الشراء من أجل الاستهلاك اليومي فقط وليس التخزين، ولجأ البعض الآخر إلى طلب الطعام من الأقارب، أو التشارك داخل منزل العائلة الواحدة، والاقتصار على وجبات معينة أو البحث عن بدائل أخرى، وتقليل الوجبات. ولكن أكد المشاركون من الشريحة الدنيا على إمكانية الاستغناء عن بعض الأطعمة الأساسية والبحث عن أرخص البدائل، حيث أكد المشارك رقم (١٣) ***"ممكن نجيب الحاجة شكك لحد لما ربنا يفرجها"***.

وأخيرًا فإن امتلاك الوسيلة المناسبة للانتقال يُعد مؤشرًا مهمًّا للإشارة إلى الوضع الطبقي للأسرة الريفية، إذ تعبر نوعية السيارات عن ملكية الشريحة العليا لوسيلة الانتقال المناسبة، أما بالنسبة للشريحة الوسطى، فإن الأسر الريفية التي تنتمي لهذه الشريحة تحاول السعي إلى الاستدانة للحفاظ على مظهرها، والبحث عن البدائل عند ارتفاع تعريفة المواصلات، انتشار التوكتوك والموتوسيكلات، كما لجأت بعض الأسر التي تنتمي إلى الشريحة الدنيا إلى شراء التوكتوك بهدف العمل عليه حتى يكون مصدر دخل للأسرة من ناحية، ووسيلة للانتقال من ناحية أخرى.

٣): البحث الدائم عن آليات تكيفية أخرى:

تباينت الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا في قدرتها على البحث عن آليات تكيفية أخرى، حيث لجأت الشريحة الوسطى إلى القنوات الادخارية المختلفة وعمل الجمعيات كآلية أساسية، والتقسيط والبحث عن مصادر أخرى للدخل من خلال تغيير المهنة أو العمل الإضافي، أو خروج أحد أفراد الأسرة للعمل، مساعدة المرأة لزوجها من خلال الإدارة التكيفية في ضوء الإمكانيات المتاحة، أو خروجها للعمل، أو المساعدة بعملها المأجور أو غير المأجور، أو المساعدة بميراث، البحث المستمر عن بدائل مثل السفر أو الهجرة أو غيرها، الشراكة بين الزوجين، العمل في المشروعات التجارية المبتكرة، والاعتماد على العمل الحرفي، ودعم ذلك المشارك رقم (٨) قائلًا ***"مش عيب اشتغل في مهنة تانية طالما حلال وهتدخل قرش الحمد لله أن معايا صنعة تدخلي دخل إضافي أحسن ما أمد ايدى"***. بجانب الاعتماد على الادخار التدريجي، والاستهلاك المسؤول، والبحث عن بدائل صديقة للبيئة حيث اعتمدت بعض الأسر على إعادة تدوير الملابس، والمخلفات، والبحث الدائم

عن بدائل أخرى بها القيمة الغذائية نفسها. وقد تباينت القدرة التكيفية للأسر وفقًا للمستوى التعليمي والمهني والعمر، وظهرت هنا القدرة على الإدارة التكيفية لبعض الأسر، كما لجأت بعض الشرائح الوسطى إلى فك المدخرات أو بيع الأصول عند الضرورة، وخصوصًا في فترة أزمة "كوفيد-١٩". ودعم ذلك المشارك رقم (٢) ***"الذي أكد على شعوره بالندم لبيع منزله"***.

أمَّا بالنسبة للشرائح الفقيرة التي تنتمي للشريحة الدنيا فقد لجأت بعض الأسر إلى تغيير المهنة، والابتعاد عن مهنة الزراعة، وظهر ذلك لدى العمال الزراعيين المنفصلين عن وسائل الإنتاج الذين وجدوا أنَّ الزراعة مكلفة مع عدم وجود عائد للمجهود المبذول في ظل تزايد أسعار الأسمدة وارتفاع إيجار الأرض، والتعرض للاستغلال من البعض، والعمال باليومية، بالإضافة إلى خروج الأبناء إلى المدينة للبحث عن مهن أخرى، سواء كانت عمالة يومية أو موسمية، الهجرة، العمل في المشروعات التجارية المبتكرة، والاعتماد على العمل الحرفي. كما لجأت بعض الأسر التي تنتمي للشريحة الدنيا إلى فك المدخرات أو بيع أثاث المنزل عند الضرورة، ودعم ذلك المشارك رقم (١٣) ***"أنا خرجت على العربية عشان أقدر أوفر لقمة لعيالي"***.

٤): المساعدات من الأهل أو جهات أخرى:

أظهرت الدراسة الميدانية مدى التباين بين الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا في قبول المساعدات من الآخرين، وأيضًا في تقديم المساعدات لبعضهم بعضًا، بالنسبة إلى الشريحة الوسطى تتحدد مساعدة الأهالي معنويًّا أو ماديًا لأبنائهم المتزوجين والمتزوجات، فقد قدم الأهالي الذين ينتمون إلى الشريحة الوسطى لأبنائهم مساعدات مادية من خلال توفير النقود، أو عينية من خلال توفير السلع الأكثر احتياجًا لها، أو من خلال مساعدة الجد أو الجدة في تربية وتنشئة أحفادهم وخصوصًا في حالة عمل المرأة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق أن ردود أفعال الأسر تجاه الضغوط الخارجية تعتمد على ما تعلموه داخل النسق، والآليات التي ينظمون بها أنفسهم داخله، حيث يعمل النسق على تلبية حاجات الفاعل (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية).

ولكن الشريحة الدنيا اعتمدت على المساعدات الثابتة من الأهل والآخرين وخصوصًا معاشات التضامن وتكافل وكرامة، فهذه الأسر لا تستطيع العيش من دون المساعدات؛ نظرًا إلى عدم ثبات وكفاية الدخل، إذ تعد هذه الآلية أحد الآليات التكيفية المهمة للفقراء، حيث أكد أغلب

المشاركين بالدراسة الميدانية "***لو العيال يستحملوا الشغل هخرجهم يشتغلوا، يعنى ممكن اخلى عيالي يشتغلوا في الإجازات ووقت الحاجة، يجيبوا لقمتهم***"، ودعمت ذلك نتائج الدراسات السابقة: دراسة **(مهران، ٢٠٢٣م)** التي أكدت إسهامات مبادرة حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة، بالإضافة إلى دراسة **(سمير، ٢٠٢١م)**، ودراسة **(جمال، ٢٠٢٢م)** التي أوضحت نتائجهم أن الحالة الاقتصادية للأسر المستفيدة من هذا الدعم النقدي متوقفة على استمرار الدعم، وإذا انقطع تعود الأسرة إلى العوز وإهمال الحالة الصحية والتعليمية للأبناء.

٥): ريادة الأعمال للمرأة الريفية وتحسين نوعية حياتها:

لجأت المرأة الريفية التي تنتمي للشريحة الدنيا إلى بعض المشروعات بهدف المساعدة على المعيشة، أهمها إعادة تدوير المخلفات، حيث أكدت المشاركة رقم (١٥) "***أنا جربت كذا حاجة من أول الشغل في منتجات الألبان والمنتجات الغذائية والخوص والفخار والمشغولات اليدوية وغيره، بقلب عيشي هعمل إيه، وتربية الطيور وعملت بطارية للأرانب بس ساعدني فيها ست محترمة من عيلة كبيرة، وشاركت على بهيمة، الشغل مش عيب، وآخر حاجة عملتها الصابون***". كما أشارت المشاركة رقم (١٤) إلى أنها "***جربت أفتح مشروع صابون وكنت بصنعه بس الجاي على آد الرايح بقي كل مشروع له وقته وريحه***". فقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك العديد من التغيرات التي طرأت على المرأة الريفية؛ لينعكس ذلك بدوره على بناء القوة داخل الأسرة نتيجةً لتمكينها الاقتصادي والاجتماعي من خلال ريادة الأعمال وما تحققه من توفير فرص العمل وزيادة استثمار قدرات الأسر الفقيرة ودعم المشروعات الصغيرة، ويُعد العمل الحر من أفضل الوسائل في تحقيق التنمية المستدامة من ناحية، والتكيف من ناحية أخرى؛ لذلك يُعد التوسع في تنفيذ المشروعات الصغيرة من أهم آليات الجمعيات الأهلية لمواجهة الفقر، وتشجيع التمويل الصغير وجذب فقراء الريف للإفادة من برامجهم، وهو ما أكدته أيضا دراسة **(معوض، ٢٠٢٠م)**.

(٧-٤): مدى تباين الشرائح الطبقية في الريف:

أظهرت النتائج مدى التباين في قدرة الشرائح الطبقية في الريف على توظيف جميع موارد الأسرة في إشباع احتياجاتها الأساسية من خلال رصد أسلوب معيشتهم ودرجة وطبيعة التفاعل، وبناء القوة داخل الأسرة. حيث استطاعت الشرائح الفقيرة توظيف علاقات الجيرة ومساعدات الأهل والأقارب وجماعات الخير إلى توفير رأسمال الاقتصادي وفقًا لمتغيرات التعليم والدخل والنوع والانتماء الطبقي، لتعكس الدراسة الميدانية الفروق في الإدارة التكيفية، وتقييم التكيف،

ليظهر التباين في فرص التكيف والصمود في مواجهة غلاء المعيشة، وخصوصًا في بنود الإنفاق (الغذاء والملابس والتعليم والصحة والترفيه والمواصلات) ليعكس قدرة كل أسرة على التكيف مع الضغوط، ويتجلى التباين بوضوح بين الشرائح الطبقية العليا، والتي هدفها في النهاية المحافظة على وضعها، هذا على عكس قدرة كل شريحة طبقية على تأمين مستقبلها، حيث اختفى التأمين المستقبلي لدى الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا، حيث حاولت الشرائح الفقيرة في القرية المقاومة من خلال مجموعة من الوسائل، ولكنها مع تزايد الغلاء المعيشي اضطرت إلى ابتداع آليات تكيفية أخرى، إذ لجأت بعض أسر الشريحة الدنيا إلى استئجار غرفة أو التشارك في المسكن مع أسر أخرى، استبدال ومقايضة للحصول على الأطعمة، ويمكن تفسير ذلك أن النسق عندما لا يوفر الشروط الحياتية للفاعلين ويعجز عن توليد القدرات التكيفية تتزايد صور الحرمان والعجز والتوتر، وينتج عن ذلك استجابات تكيفية وفقًا إلى تباين القدرة التكيفية للشرائح الطبقية.

كما تقدم نظرية الضغط تفسيرًا لذلك من خلال خمسة أنماط للتكيف، وفقًا لاستجابة الأسر الريفية، ألا وهي: الأسر المتوافقة مع الأهداف المتاحة، أو القادرة على التجديد والابتداع والبحث عن بدائل أخرى لأن الوسائل المشروعة غير متاحة، أو الأسر الطقوسية التي تقبل الوسائل التي من الممكن أن تصبح هي نفسها الأهداف، أو الانسحابية والتقهقر والهروب من الحياة بسبب الإحباط، وظهر ذلك في بعض الأسر التي يتسم أحد أعضائها بالتشاؤم والانسحاب ليترك المسؤولية على كاهل أفراد آخرين، أو التمرد والعصيان، الميل الدائم إلى رفض القيم السائدة من خلال استبدال الأهداف بوسائل أخرى؛ وذلك لأنَّ الضغوط تؤدي إلى مزيد من القدرة التكيفية التي يضطر من خلالها الفرد التكيف مع الضغوط والتوترات، حيث ظهرت هذه الأنماط في الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا.

ثامنًا: أهم نتائج الدراسة:

١) يمثل (مجتمع الدراسة) نموذجًا لنمط مُعين من المجتمعات يختلف في خصائصه عن غيره من القرى الأخرى المجاورة، فلكل مجتمع شكله وخصائصه وبناؤه الاجتماعي وشبكة علاقاته الاجتماعية التي لها طابعها الذي يميزها عن القرى المجاورة، رصدت الدراسة أهم التغيرات التي طرأت على القرية كمحاولة **للإجابة عن السؤال الأول للدراسة ألا وهو ما التحولات البنائية والمُعاصرة التي طرأت على مجتمع الدراسة؟**، وجاءت النتائج كالتالي: تحول الأسرة في مجتمع الدراسة من أسرة ممتدة إلى نووية؛ نتيجة عدة عوامل أهمها الهجرة وتفتيت

الملكية الزراعية؛ الأمر الذي ألحق تغيرات عديدة ببناء القوة داخلها، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على ثقافة الإنجاب، وتغير الطراز العمراني في القرية، وتحول الريف من منتج إلى مستهلك، تباين الشرائح الطبقية وفقًا إلى الحيازة والممتلكات. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما أكدته مقولات ما بعد الحداثة أن الممارسات التقليدية بدأت تختفي وأصبح الفرد أكثر اهتمامًا بالتقاليع الجديدة والموضات قصيرة الأجل ليظهر المجتمع ما بعد الحديث الذي يُحاكي المجتمعات الحضرية، إذ اتجه البعض إلى نبذ التُراث إيثارًا بالجديد، وما جاءت به التغيرات التكنولوجية.

٢) تراجع مهنة الزراعة منذ بدأت المساكن تجور على الأراضي، واتسمت الشرائح الطبقية بالاستقرار النسبي، وظهرت بعض الأسر الريفية التي تُمثل شرائح متجانسة، وبينت الملاحظة مدى التعاون والتضامن الذي كان سائدًا في الماضي، ولكن تبدلت الأمور مع تزايد ضغوط وتوترات الحياة وزيادة متطلبات المعيشة، وتراجع مكانة كبار السن في بعض الأسر، وظهور الفجوة بين أجيال الشباب وكبار السن، بما يؤكد ضعف أدوار الوالدين في حالة العجز الاقتصادي، ولكن على الرغم من ذلك ما زال لكبار السن أهمية كبيرة لدى بعض الشرائح الطبقية ويمثلون مركز قوة العائلة وهيبتها، هنا تبدو عملية التنشئة الاجتماعية وفق معايير شخصية تخضع لمقتضيات عمل الزوجين، وهنا يتم توزيع التنشئة والأعباء المنزلية وتشارك فيها الأجداد وتتولى مسئولية الأحفاد في أثناء عمل المرأة داخل المنزل وخارجه لأداء الأنشطة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما أكده **(شوتز)** أن كل فرد يكتسب معايير السلوك من خلال عمليات التفاعل والتنشئة الاجتماعية، إذ ينجذب الأفراد إلى مخزون معرفي يتمم تصوراتهم، ويأتي دور الخبرة في فهم الواقع، ويمكن الاستعانة بخبرات الآخرين في تقديم الآليات المناسبة لحل مشكلاتهم.

٣) أكدت الدراسة الميدانية على الوعي الذاتي وتقدير الذات لدى الشرائح الطبقية العليا والوسطى من ناحية، وتقدير قيمة الأرض من ناحية أخرى؛ وذلك على الرغم من تأكيد نتائج الدراسات السابقة على التغير في خصائص الشرائح الطبقية الريفية فإنّه ما زالت بعض الشرائح متمسكة ببعض خصائصها وثقافتها، فالشرائح الطبقية تختلف من حيث نطاق الهوية وسهولة اختيارها، وذلك وفقًا لتأكيد "باومان" على التغيرات التي تنهض على فكرة السرعة القابلة للتحول والتبدل عبر الزمان والمكان، ليصبح المجتمع بلا حدود مكانية وزمانية.

٤) رصدت الدراسة الميدانية الخصائص العامة للشرائح الطبقية، **كمحاولة للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة ألا وهو: مَا الخصائص العامة للشرائح الطبقية الموجودة في مجتمع الدراسة؟**، وجاءت النتائج وفقًا لتحديد التوزيع السكني للشرائح الطبقية، وتحديد ممثلي الشرائح الطبقية وخصائصهم العامة، حيث يعكس التوزيع السكني في القرية التركيب الطبقي. وتتوزع العائلات التي تنتمي إلى الشريحة المتوسطة على جميع أجزاء القرية، بينما تتركز الشريحة الطبقية العليا على الأطراف؛ ليعكس توزيع المباني النمط السكني والوضع الطبقي مع وجود نمط خاص بكل طبقة في استغلال الحيز المكاني، ودعم ذلك ما أكده "**بودريار**" أن معرفة الأفراد بالعالم مستمدة من الصور التي تعرضها وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة وليس من الخبرة، بل يرجع ذلك إلى المجتمع المتشبع بوسائل الاتصال.

كما أكدت الدراسة الميدانية اختلاف النمط المعيشي للشرائح الطبقية الوسطى والدنيا، فالشرائح الدنيا تميز سكنها بالضيق ومنهم من يعيشون في مساكن بالإيجار، أو مساكن مشتركة، وتعدد الأنشطة التي يؤدونها داخل المسكن مع وجود مرحاض بلدي متعدد الاستخدامات.

٥) تؤكد الدراسة انخفاضَ الفجوة النوعية بين الجنسين والاتجاه إلى إتاحة الفرصة للمرأة للالتحاق بالتعليم؛ بما يؤدي إلى تأخُّر سن الزواج في القرية، والإفادة من ذلك لتدعيم مكانتها، فمجتمع الدراسة يعتبر التعليم وسيلة للحراك الاجتماعي؛ ومن هنا إمكانية توظيف الرصيد الثقافي لتطوير القرية.

٦) تباينت الشرائح الطبقية من الحائزين للأراضي والممتلكات الزراعية، حيث تتباين قيمة ملكية الأرض بين الأجيال، وأظهرت الدراسة اتجاهين: أولهما: يُشير إلى حرص بعض الأسر الريفية على امتلاك الأراضي الزراعية والحفاظ عليها. والاتجاه الثاني: يرى أنَّها ليست لها أية قيمة؛ ومِن ثَمَّ الاتجاه إلى الأنشطة الربحية، أو استغلال الأراضي للبناء عليها.

٧) يُتيح مفهوم الإجماع الذاتي الفرصة لتصنيف ضغوط كل شريحة، وتبلور أساسها الفكري في كيفية إدراك الضغوط وتأثيرها ومواجهتها، فهم مُتفقون جميعًا على تأثير ارتفاع الأسعار على زيادة متطلبات المعيشة، بما فى ذلك الشريحة الطبقية العليا في مجتمع الدراسة، حيث أكدت النتائج الميدانية الوعي الذاتي لدى الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا بأهم الضغوط، وتجسدت أهم صور معاناتهم في الشعور بالحرمان والعجز وعدم القدرة على ضبط الميزانية

والموازنة بين إمكانياتهم واحتياجاتهم، والشعور بالقهر والضغوط النفسية واللا مساواة وتزايد لوم الذات والشعور بالتقصير والاستبعاد، وخصوصًا مع لوم الأبناء للآباء، والتضحية بالذات؛ ومِن ثَمَّ عدم الرضا عن الأنظمة الأيديولوجية السائدة، والاتجاه إلى مقارنة أوضاعهم المعيشية بأحوال غيرهم، أو المقارنة بأوضاعهم في الماضي، أي إنَّ الأشخاص المحرومين من شيء معين يقارنون أنفسهم بمن يملكون ذلك الشيء؛ ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان الاجتماعي حيث يُشير الحرمان إلى التضارب بين التوقعات والقدرات، خاصة لدى الشرائح الفقيرة التي فاقت تطلعاتهم إمكانياتهم، وتعددت صور حرمانهم وتراكمت مع زيادة وطأة الضغوط وتزايد أسعار الغذاء، وعدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية؛ الأمر الذي امتد إلى خروج أطفالهم للعمل بأجر، ويمكن تفسير ذلك بأن الشرائح المحرومة اقتصاديًّا بصورة نسبية عن بقية الشرائح الأخرى يرون في حرمانهم نوعًا من عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص، هذا بالإضافة إلى تحديد الدخول والأعباء الضاغطة وفقًا لكل شريحة طبقية، **وهنا يمكن الإجابة عن السؤال الثالث للدراسة، ألا وهو: ما أهم الضغوط لدى الشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة وصور معاناتهم؟**

٨) أكدت الدراسة الوعي الذاتي لدى الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا بأهم الضغوط، وكان للضغوط تأثيرها على السلوك الاجتماعي والاقتصادي، ومِن ثَمَّ التأثير على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية حيث أدى تزايد الشعور بالإحباط، والعنف إلى تزايد صور المعاناة، والخلافات بين أفراد الأسرة، وعدم الشعور بالأمن؛ وذلك لضعف القنوات الادخارية وعدم القدرة على تأمين المستقبل، ومع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض إشباع الحاجات الأساسية، انخفضت القوة الشرائية خصوصًا للشرائح الوسطى والفقيرة. **وهنا يمكن الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة، ألا وهو: ما تأثير هذه الضغوط على القدرة التكيفية للشرائح الطبقية في مجتمع الدراسة؟**

٩) تباينت الشرائح الطبقية في تأكيد دور علاقات الجيرة، ودورها في التكيف مع الضغوط والتوترات الحياتية، إذ انقسمت آراء العينة؛ هناك من يؤكد الأوضاع الضاغطة وتأثيرها على علاقات الجيرة، هذا بالإضافة إلى تأثير التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي التي أثرت بدورها، ليس فقط على علاقات الجيرة، بل وعلى النسق القرابي داخل القرية. وأكدت الشرائح الطبقية العليا والوسطى أن الظروف الصعبة أدت إلى انشغال بعض الأسر بحياتها وعدم الاهتمام بأمور الغير، فقلّت الزيارات اليومية واختفت علاقات الجيرة والتضامن، ولوحظ ما

يميز الشرائح الطبقية الفقيرة البساطة والتجاور المكاني، ومعرفة بعضهم بعضًا، إلا أن علاقات الجيرة تستند إلى القيم والعلاقات القوية، أمَّا الشرائح الطبقية الوسطى ذات الأصل الواحد فقد طرأت التغيرات على الروابط التي تحكم علاقاتهم وزياراتهم الاجتماعية، وأصبح هناك حدود في التعامل وخصوصًا مع خروج المرأة للعمل، فتلاشت العلاقات رغم المنازل المتلاصقة، ويقدم الاتجاه الفينومينولوجي تفسيرًا لذلك، حيث أكد **(شوتز)** مفهوم عالم الحياة، ويرى أن الفرد يكتسب معايير السلوك وقواعده خلال عمليات التفاعل والتنشئة، وبناءً على ذلك يختار الفرد المناسب له من خلال تنميطات، وهنا نجد أن الشرائح الفقيرة تطوع علاقات الجيرة ورأسمالها الاجتماعي للتكيف مع الأوضاع الضاغطة من خلال الخبرة الذاتية في فهم الواقع ومحاولة مواجهة المشكلات التي يتعرض لها البناء الاجتماعي، وتبدأ الأسر هنا من الوعي لإدراك الضغوط وتحديد أسبابها وتأثيراتها ومحاولة مواجهتها سواء من خلال التكافل أو التضامن أو الثقة، **وهنا يمكن الإجابة عن السؤال الخامس للدراسة، ألا وهو: ما تأثير هذه الضغوط على علاقات الجيرة في مجتمع الدراسة بصفتها إحدى الآليات التكيفية؟**

١٠) وفى إطار الاجابة **عن السؤال السادس للدراسة، ألا وهو: ما الأنماط الأساسية لآليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي للشرائح الطبقية في الريف؟ وكيف يستطيعون الصمود في مواجهة غلاء المعيشة**، فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن المرأة الريفية أظهرت دورًا تباين وفقًا لأنماط التكيف خلال الحيز المكاني من خلال آليات تنظيمية تشاركية؛ لتؤكد النتائج تمركز الأسرة حول المرأة في قطاعات متباينة، وقدرتها التوفيقية لأدوارها التقليدية والأدوار المضافة لها؛ وذلك مع تمسك الرجل بدوره وعدم مرونته في بعض الأسر، إذ أكدت بعض الأسر الفقيرة أن الإناث يقضين أوقاتهن في الأعمال المنزلية والرعائية غير مدفوعة الأجر لتوفير سبل الراحة للعائلة وخصوصًا لأبنائهن الذكور، ويرجع ذلك إلى الهيمنة الذكورية والنظام الأبوي.

١١) كما اتضح من الدراسة أنَّ المجتمع الريفي مجتمعٌ مرنٌ لديه القدرة على إنتاج آليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي، الَّتي لا تختلف كثيرًا عن الحضر؛ وذلك للتكيف مع الأوضاع الضاغطة وتحديدًا في الأزمات مثل أزمة "كوفيد-١٩" وغيرها، على سبيل المثال لا الحصر: الاعتماد على المفاضلة والاقتصاد في بنود الإنفاق، البحث الدائم عن آليات تكيفية أخرى مثل ريادة الأعمال للمرأة الريفية لما لها مِن دور في توفير فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة، والمساعدة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي

للشرائح المتباينة. حيث لجأت كل شريحة إلى ابتداع آليات تتماشى مع إمكانياتها من خلال الإدارة التكيفية الواعية.

١٢) وأظهرت النتائج مدى التباين في قدرة الشرائح الطبقية في الريف على توظيف جميع موارد الأسرة في إشباع احتياجاتها الأساسية من خلال رصد أسلوب معيشتهم ودرجة وطبيعة التفاعل، وبناء القوة داخل الأسرة. حيث استطاعت الشرائح الفقيرة توظيف علاقات الجيرة ومساعدات الأهل والأقارب وجماعات الخير لتوفير رأس المال الاقتصادي وفقًا إلى التعليم والدخل والنوع والانتماء الطبقي؛ لتعكس الدراسة الميدانية الفروق في الإدارة التكيفية، والتباين في فرص التكيف والصمود في مواجهة غلاء المعيشة، وخصوصًا في بنود الإنفاق (الغذاء والملابس والتعليم والصحة والترفيه والمواصلات) ليعكس قدرة كل أسرة على التكيف مع الضغوط، ويتجلى التباين بوضوح بين الشرائح الطبقية العليا، والتي هدفها في النهاية المحافظة على وضعها، هذا على عكس قدرة كل شريحة طبقية على تأمين مستقبلها، إذ اختفى التأمين المستقبلي لدى الشرائح الطبقية الوسطي والدنيا، حيث حاولت الشرائح الفقيرة في القرية المقاومة من خلال مجموعة من الوسائل، ولكنها مع تزايد الغلاء المعيشي اضطرت إلى ابتداع آليات تكيفية أخرى؛ **وهنا يمكن الإجابة عن السؤال السابع للدراسة، ألا وهو: ما مدى التباين بين الشرائح الطبقية في الريف وآليات تكيفها؟** حيث تباينت القدرة التكيفية للأسر في كل شريحة وفقًا لإمكانياتها.

تاسعًا: التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح عدد من التوصيات التالية:

- تنظيم برامج توعية وإرشاد للأسر الريفية لمساعدتهم في إنتاج آليات تكيفية جديدة؛ للتخفيف من حدة الضغوط والتوترات الأسرية.
- ضرورة تنمية الوعي لدى الشرائح الطبقية المتباينة، وخصوصًا الوعي الاستهلاكي لدى الأفراد وتشجيعهم على تغيير عاداتهم وممارساتهم اليومية من خلال التحول إلى الاستهلاك المستدام، ويتم ذلك من خلال عقد الندوات التثقيفية في مراكز الشباب.
- دعم القطاعات الحكومية والخاصة للمشروعات الصغيرة لتوفير الاحتياجات الأساسية في القرى للشرائح الفقيرة بأسعار في متناول أيديهم لتخفيف العبء المتزايد على الأسر.

- تضافر جهود القطاعات المختلفة مثل وزارة التضامن والوحدة المحلية وجهاز تنمية المشروعات لتوفير فرص عمل للعمالة الزراعية وتنمية الحرف اليدوية والمهنية بما يشملهم بالتأمين الاجتماعي من خلال توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في الريف.
- ضرورة الاهتمام بمؤشر جودة الحياة في القرى من خلال توفير الجهات المعنية بذلك لتحسين الخدمات التعليمية والصحية والبيئية من خلال زيادة عدد المدارس، وتدعيم دور الوحدات الصحية، وتوفير الصرف الصحي المناسب ليتلاءم مع تغيرات البنية التحتية للقرية.
- تشجيع المنتجات الزراعية والتصنيع الزراعي في الريف كآلية لتوليد الدخول ومواجهة غلاء المعيشة.
- تحقيق العمليات التنموية وبرامج استهداف فقراء الريف من ناحية، ووضع آليات لاستيعاب فائض العمالة الريفية بدلًا من الهجرة، بما يحقق دور السياسات في صياغة آليات تُساعد على تمكين الفقراء.
- توفير السلع المخفضة لفقراء الريف كآلية لمواجهة ضغوط الحياة المعيشية والغلاء المتزايد.
- توصى الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات العلمية حول قضية التكيف الاجتماعى والاقتصادى فى الحياة اليومية للمصريين بصفة عامة وأهل الريف خاصة؛ وذلك فى ضوء ما نعايشه من أزمات اقتصادية خانقة أدت إلى تراجع الظروف الحياتية للعديد من الشرائح الطبقية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. أبو زيد، محمد. (٢٠١٤م). **جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع الزراعي.** *المجلة العربية لعلم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.* ع (١٣). ٥٩-١١٤.

٢. أحمد، حافظ. (١٩٨٧م). **التعليم في الريف المصري: دراسة تطبيقية على قرية مصرية.** *مجلة التربية المعاصرة. ٧* (٦). ١٧١-١٩٦.

٣. إدجار، أندرو& جويك، بيتر. (٢٠١٤م). **موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية (ط.٢).** (هناء الجوهري، مُترجم). القاهرة. المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نُشر في ٢٠٠٨م).

٤. إسماعيل، محمد. (٢٠١٨م). **مظاهر التغيير في التشكيل المعماري للواجهات في القرى الريفية.** *مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية. جامعة حلوان.* ٣ (١١). ٥٩٨-٦١١.

٥. أحمد، أميرة. (٢٠١١م). **المحددات البنائية لظاهرة المرأة المعيلة بالريف المصري** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة المنيا.

٦. باتلر، كريستوفر. (٢٠١٧م). **ما بعد الحداثة- مقدمة قصيرة جدًا.** (نيفين عبد الرؤوف وهبه عبد المولى، مُترجم). بدون بلد نشر. مؤسسة هنداوي. (العمل الأصلي نُشر في ٢٠٠٢م).

٧. باومان، زيجمونت. (٢٠١٦م). **الحداثة السائلة.** (حجاج أو جبر، مُترجم). بيروت. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

٨. البيسي، إيمان. (٢٠٢٣م). **تحليل سوسيولوجي للقيم المتغيرة في الريف المصري.** *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. ٧* (٢٦). ٧٩-١٢٦.

٩. التابعي، كمال. (٢٠١٢م). **مُقدمة في علم الاجتماع الاقتصادي.** جامعة القاهرة. دار النصر للنشر والتوزيع.

١٠. تشيرتون، ميل& براون، آن. (٢٠١٢م). **علم الاجتماع النظرية والمنهج**. (هناء الجوهري، مُترجم). القاهرة. المشروع القومي للترجمة. (العمل الأصلي نُشر في ٢٠١٠م).

١١. تواتي، طارق & فايزة، التونسي. (٢٠١٥م). **تمثلات علاقات الجيرة داخل البناءات المعمارية العمودية بالمدن الصحراوية بين التقليد والحداثة: دراسة ميدانية بمدينة بريان–غرداية**. أشغال الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية–تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية. ٢٩٧: ٣٠٣.

١٢. جابر، محمود. (١٩٩١م). **العامل الزراعي الأجير بالقرية المصرية أنماط حياته اليومية ومشكلاته: دراسة ميدانية في قرية مصرية** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية البنات. جامعة عين شمس.

١٣. _____ (١٩٩٨م). **الخصائص الاجتماعية للشرائح البينية الطبقية في الريف المصري–دراسة حالة قرية مصرية** [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة الزقازيق فرع بنها.

١٤. جاد، محمود. (١٩٩٣م). **الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية: ودراسة الطبقة الاجتماعية**. القاهرة. دار العالم الثالث.

١٥. جمال، ندى. (٢٠٢٢م). **واقع برامج الحماية الاجتماعية في مصر–دراسة ميدانية لعينة من المستفيدين ببرامج الدعم الحكومي بمحافظة القاهرة** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية البنات. جامعة عين شمس.

١٦. الجوهري، هناء. (٢٠٠٦م). **دراسات تطبيقية في التنمية الحضرية**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

١٧. جنزبرج، موريس. (٢٠١٧م). **علم الاجتماع**. (فؤاد زكريا، مُترجم). بدون بلد نشر. مؤسسة هنداوى.

١٨. حجازي، أحمد. (١٩٧٥م). **البناء الطبقي في القرية المصرية–دراسة اجتماعية ميدانية في قريتين مصريتين** [رسالة ماجستير]. قسم علم النفس. كلية الآداب جامعة عين شمس.

١٩. حمادة، محمد. (٢٠٠٣م). **تغير بنية الطبقة الوسطى في قرية مصرية** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة حلوان.

٢٠. حسن، نادية. (٢٠٠٤م). **الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسات الفقر وطرق قياسه**. جامعة المنيا. كلية الآداب.

٢١. حسنين، جمال. (١٩٨١م). **البناء الطبقي في مصر (٥٢-١٩٧٠)**. القاهرة. دار الثقافة للطباعة والنشر.

٢٢. حسنين، جمال. (١٩٧٨م). **ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي**. القاهرة. دار الثقافة الجديدة.

٢٣. حسين، حوته. (٢٠١٥م). **دور المتعلمين في القرية المصرية بحث ميداني في إحدى قرى محافظة بني سويف**. *المجلة العربية لعلم الاجتماع. جامعة القاهرة.* ع (١٣). ٣١٠-١٨٩.

٢٤. الحفني، إبراهيم. (٢٠٢١م)، **دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية والاقتصادية المستدامة في محافظة القليوبية**. *مجلة حوليات العلوم الزراعية. معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.* ٥٩(١). ٢٨٥-٣٠٢.

٢٥. محمود، سالم. (١٩٧٢م). **أثر إتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعي في القرية المصرية**. *المجلة الاجتماعية القومية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.* ٩ (٢). ٥٩-٧٢.

٢٦. معوض، مصطفى. (٢٠٢٠م). **دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية**. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الفيوم.* ١ (١٢). ٨٦٤: ٩٠٧.

٢٧. الرومي، ندى. (٢٠٢١م). **أسلوب الحياة وانعكاساته على ثقافة الاستهلاك في المجتمع-دراسة تطبيقية مقارنة في محافظة البحيرة** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة دمنهور.

٢٨. زايد، أحمد. (١٩٨١م). **البناء السياسي في الريف المصري تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة**. القاهرة. دار المعارف.

٢٩. _____ (٢٠٠٠م). **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**. القاهرة. مكتبة الأنجلو.

٣٠. _____ (٢٠٠٥م)، **علم الاجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية**. جامعة القاهرة. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

٣١. _____ (٢٠٠٧م). **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية** (ط.٢). القاهرة. بدون دار نشر.

٣٢. _____ (٢٠١٦م). **النظريات الاجتماعية المعاصرة**. القاهرة، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر.

٣٣.زايد، أحمد & نصر، سميحة & العتر، فكري & عبد الحميد، محمد & غالب، هالة. (٢٠٠٢م). **العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلد الأول.

٣٤.الزقوزي، مفيدة. (٢٠٠٨م). **أنماط معيشة الأسرة الفقيرة- دراسة ميدانية طرابلس-ليبيا** [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٣٥.سبيلا، محمد & بنعبد العالي، عبد السلام. (٢٠٠٧م). **ما بعد الحداثة وفلسفتها- دفاتر فلسفية نصوص مختارة**. الدار البيضاء. دار توبقال للنشر.

٣٦.سعيد، نورا. (٢٠٢٠م). **القدرة التكيفية للطبقة الوسطى- دراسة لآليات تكيف شريحتها الدنيا في الحياة اليومية**. [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٣٧.سعيد، محمد.(١٩٨٧م). معايير وعمليات التكوين الطبقي مع إشارة لحالة المجتمع المتخلف. المجلة الاجتماعية القومية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. ٣: ٣٨.

٣٨.السيد، سمر. (٢٠٢٣م). **تنمية القرية المصرية في ظل العولمة-دراسة ميدانية على قرية مصرية** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة بنها.

٣٩.سعدة، معالي. (٢٠١٩م). **المسكن الريفي التقليدي وأنشطة الحياة اليومية للأسر الريفية: دراسة أنثروبولوجية** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع. كلية البنات. جامعة عين شمس.

٤٠. سليمان، أشرف. (٢٠٠٠م). **توجهات التنمية الريفية والواقع الاجتماعي والاقتصادي للقرية المصرية في السياق المعاصر: دراسة بقريتين بمحافظة الجيزة.** قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي. كلية الزراعة. جامعة القاهرة.

٤١. سمير، عمرو. (٢٠٢١م). **برامج المساندة الاجتماعية في المجتمع المصري: دراسة تقويمية لبرنامج تكافل وكرامة** [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٤٢. سيف، ناهد. (٢٠٢٢م). **ممارسات المواطنة في الحياة اليومية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية للسياقات الاجتماعية والثقافية.** *مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية. جامعة المنيا*. ع (٤). ٣٢١-٣٨١.

٤٣. الشايب، نجوى. (٢٠١٥م). **ثقافة الاستهلاك الترفي في الريف المصري: دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى محافظة الشرقية.** *المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية*. ٥٢(٢). ٣١-٧٢.

٤٤. شكري، علياء & عبد الحميد، آمال & عثمان، سعاد. (١٩٩٥). **الحياة اليومية لفقراء المدينة: دراسات اجتماعية واقعية.** الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٤٥. طولان، أماني. (١٩٩٣م). **الفلاحون والإدارة المحلية للعلاقة المتغيرة بين الفلاحين والسلطة في مصر-دراسة بنائية** [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

٤٦. عبد الجواد، مصطفى. (٢٠٠٦م). **الفقر في الريف المصري**- دراسات واقعية في المجتمع المصري. (ط.٥)، بدون بلد نشر. د. ن. ١٥٤: ١٨٧.

٤٧. عبد الفتاح، عايدة. (٢٠٠٦م). **مورفولوجية المسكن الريفي والتلوث: دراسة أنثروبولوجية في إحدى القرى المصرية**- دراسات واقعية في المجتمع المصري. (ط.٥)، بدون بلد نشر. د. ن. ١٥٥: ٢١٤.

٤٨. عبد اللطيف، ناهد. (٢٠٠٤م). **التدهور البيئي للموارد الزراعية.** *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. معهد التخطيط القومي*. ١٢ (٢). ١٣٩-١٦٧.

٤٩. عليّ، علي. (٢٠٠٤م). **الفقر-مؤشرات القياس والسياسات.** مجلة جسر التنمية. الكويت. ع٤.

٥٠. عبد الوهاب، مرفت. (٢٠١٨م). **بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظتي بني سويف والمنيا**. قسم بحوث المرأة الريفية بمعهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية. مركز البحوث الزراعية.

٥١. عثمان، إبراهيم. (٢٠٠٨م). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. القاهرة. دار الشروق.

٥٢. عمارة، داليا. (٢٠١٥م). **ضغوط الحياة اليومية على المرأة وأثرها على التكيف البيئي–دراسة ميدانية في بيئة حضرية وأخرى ريفية** [رسالة ماجستير]. قسم العلوم الإنسانية. معهد الدراسات والبحوث البيئية. جامعة عين شمس.

٥٣. عوض، شريف محمد. (٢٠١٤م). **اتجاهات معاصرة ودراسات تطبيقية في علم الاجتماع الاقتصادي المفاهيم والقضايا**. القاهرة. مكتبة الزعيم للخدمات المكتبية.

٥٤. عوض، شريف محمد. (٢٠١١م). **علم الاجتماع الاقتصادي المفاهيم والقضايا**. القاهرة. مكتبة الزعيم للخدمات المكتبية.

٥٥. غيث، محمد. (٢٠٠٩م). **قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٥٦. فؤاد، عاطف. (١٩٧٥م). **السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر–دراسة اجتماعية وتاريخية** [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

٥٧. قاسم، نجوى. (٢٠٠١م). **ثقافة الاستهلاك الغذائي لفقراء الريف دراسة لميكانيزمات التكيف**. مؤتمر المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة القاهرة.

٥٨. مارشال، جوردون. (٢٠٠٧م). **موسوعة علم الاجتماع**. (محمد الجوهري، مُترجم). القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول.

٥٩. المرزوقي، إيمان. (٢٠٢١م). **التغيرات الاجتماعية المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي في الريف: دراسة سوسيولوجية بقرية النسيمية بمحافظة الدقهلية** [رسالة دكتوراه]. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة المنصورة.

٦٠. مهران، زهرة. (٢٠٢٣م). **إسهامات مبادرة حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجًا في الريف المصري** [رسالة ماجستير]. قسم التخطيط الاجتماعي. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة أسيوط.

٦١. المسيري، عبد الوهاب & التريكي، فتحي. (٢٠٠٣م). **الحداثة وما بعد الحداثة.** حوارات لقرن جديد. دمشق. دار الفكر.

٦٢. مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٩م). **المعجم الوجيز**. القاهرة، مجمع اللغة العربية.

٦٣. الهادي، حامد. (٢٠٠٩م). **الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال.** جامعة القاهرة. كلية الآداب. مركز البحوث الاجتماعية.

٦٤. الوصيف، ريهام. (٢٠١٢م). **التكنولوجيا وتغير البناء الطبقي في مجتمع القرية: دراسة سوسيولوجية لإحدى قرى محافظة الدقهلية** [رسالة ماجستير]. قسم علم الاجتماع . كلية الآداب. جامعة المنصورة.

٦٥. هارت، أورسولا كينغاسمايل. (٢٠١٠م). **وراء باب الفناء الحياة اليومية للنساء الريفيات.** (عبدالله الجرموني، مُترجم). منشورات "تيفراز ن أريف". بمساهمة جمعية ملتقى المرأة بالريف. مطبعة النجاح الجديدة.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

66. Binder, Leonard. (1980). **In a moment of Enthusiasm: political Power and Second Stratum in Egypt**. University of Chicago press. Chicago.

67. Corbett, Jane. (1988). **Famine and Household Coping Strategies**. *World Development*. Elsevier. *16* (9). *1099-1112*.

68. Harold, Kerbo. (1982). **Movements of Crisis and Movement of Affluence: A critique of Deprivation**. *Sage Publication. The journal of Conflict Resoultion. 26* (4). 645-663.

69. Kao, Tzuyi. (2017). **Negotiated Boundaries: Why Middle- Class Families in Taiwan Hire Tutors?**. Paper presented at the 2017 Annual Meeting of American Sociology Association. Canada.

70. Lokshin, Michael M., Yemtsov, Ruslan. (2001). **Household Strategies for Coping with Poverty and Social Exclusion in Post-Crisi**

Russia. *World Bank Policy Research working paper*. No2556. Washington.

71. Parsons, Talcott. (1971). **The System of Modern Societies, Englewood Clifts: Prentice-Hall**. *Foundation of Modern Sociology Series, Social Forces. 51*(1). Oxford Journals. Oxford University press.

72. Turner, Bryans. (1981). For Max Weber (1946) **Class, Status and Party**, London, Routledge Kegen Paul, In Hand Gerth and C. Wright Mills, eds. From Max Weber, 180-195, New York, Oxford University Press.

73. Ylikoski, Petri. (2017). **Social Mechanisms**. The Routledge Handbook of Mechanisms and Mechanical Philosophy. 401-412. edited by Stuart Glennan and Phyllis Illari.

ثالثًا – المواقع الإلكترونية:

٧٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (١٠ أغسطس ٢٠٢٣)، **تقارير الاقتصاد الكلي–مذكرة التضخم، اتجاهات التضخم وآفاقه**، متاح على الرابط التالي: https: //mped. gov. eg/DynamicPage?id=89.

٧٥. موقع جوجل للخرائط (١٠ أغسطس ٢٠٢٣)، **خريطة عن كفر العيص**، متاح على الرابط التالي: https://www.google.com/maps/place.